بسم الله الرحمن الرحيم

المقدّمـة

الحَمْدُ للهِ الذي اصْطَفَى حَمَلَةَ كِتابِهِ مِنْ عبادِه، وجعلهُم أهلَهُ وخاصَّتَه ومن ذَوي قُرْبه ووِداده، وجَمَّلهم بمحاسنِ تجويدِ ذلِك الكِتاب وآياتِه، وأتحفَهُم بمعرفةِ قِراءاته ورِوَاياتِهِ، فحازُوا بذلِك من الشَّرف أعلاهُ، ومن الفخرِ أعظمَهُ وأسْناهُ، أحْمَدُه سُبحانَهُ حَمْدًا لا يحصُرُه عَدٌّ، ولا يُحِيْطُ بِهِ حَدٌّ، فلَهُ الحمْدُ عَلَى ما أنْعمَ وأَوْلَى، ووَهَبَ وأعْطَى، مِنْ آلائِهِ الَّتِي لا تُحْصَى، ونَعْمائِهِ الَّتِي لا تَخفَى، وأُصَلِّي وأسلِّمُ علَى سيِّدِنا مُحمدٍ -ﷺ-، أفضَلَ من فَهِمَ القُرْآنَ وفهَّمَهُ، القائلُ: (خيرُكُمْ مَّنْ تَعَلَّمَ القُرْآنَ وَعَلَّمَهُ)، وعلَى آلِهِ وصَحْبِهِ الحائزِينَ قَصَبَاتِ السَّبْقِ في تلاوتِهِ حقَّ تلاوتِهِ، وضَبْطِ قِراءاتِهِ مَعَ التَّدَبُّرِ في مَعانِيْهِ، ورِعايَةِ حُرْمَتِهِ وجَلالَتِهِ.

أما بعدُ:

فإنَّ كتابَ الله عزَّ وَجَلَّ هو النُّورُ المبِينُ، والصِّراطُ المستقيمُ، والحُجَّةُ الباقيةُ إلى يومِ الدِّين، من تمسَّكَ بهِ نَجا، ومن أعرضَ عنهُ هَلَكَ، جعلَ اللهُ فيه صَلاحَ الأمَّةِ وفَلاحَها، وفوزَها في دُنياها وأُخْراها، ﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ ﴾ (الإسراء:٩)، أودَعَ فيه البارِي جَلَّ جلالُهُ أسْرارَ الكَلِم، وبدائعَ الحِكَم، وأخْبارَ الأُمَم، فهُوَ جامِعَةُ العُلُوْمِ، ومَوْسُوعةُ الفُنُونِ، يَجِدُ فيهِ المسْلِمُ هدايتَه، والعالمُ بغيتَه، والمتعلِّمُ طِلْبَتَهُ؛ من أجْلِ ذلك صَرَفَ كثيرٌ من أئمَّةِ السَّلَف هِمَمَهم، ووجَّهُوا عنايتَهم إلى كتابِ الله الكريْمِ، يَنْهَلُونَ من مَعِيْنِهِ، ويتزوَّدُونَ من علُومِهِ، ويغوصُون في أسرارِه، ويبْحَثُونَ في آياتِه ومُعجِزاتِهِ، فَبَارَكَ اللهُ في جُهودِهم، وجَعَلَ ذَلك في ميزانِ حسناتِهم، ورحِمَهُم بلُطْفِهِ وكرَمِهِ، وأدخلَهُم فسيحَ جنَّاته، لقيامِهم بخدمةِ كتاب الله سُبحانَهُ وَتَعالَى، ومن جُملة تلكَ العُلوم الَّتي صَمَدَ لها علماءُ السَّلف -رضوان الله عليهم-، -والَّتي لها تعلُّقٌ بكتاب الله الكريم- عِلْمُ القِراءات وما يتَّصلُ به من تَوجيهٍ، أو تَعليلٍ، أو احتِجاجٍ، حيثُ وَجَدَ فيهِ أئِمَّتُنا -رحمهم الله تعالى- كَنْزاً لا ينفَدُ، ومَعِيْناً لا ينضَبُ، وَرَوَاءً لا ينقطعُ، وَقَدْ أَلَّفُوا -رحمة الله عليهم- في توجيهِ القِراءات، وبيانِ عِلَلِها الكُتُبَ الرائقةَ، والمصنفاتِ الفائقةَ، منهُم مَنْ أفردَها بالتَّأليفِ، ومنهُم مَن أورَدَها في ثنايا كُتُبِ القراءات، والتَّفسير، واللغةِ، وسَائِرِ كُتُبِ عُلوم القُرآنِ، إلا أنَّ هذه المؤلَّفاتِ -عَلَى جَلالَتِهَا، وَغَزَارَةِ فَوَائِدِها- مِنْها ما هُوَ واسعٌ جدًّا جَمَعَ فيهِ مؤلفُه توجيهَ الصَّحيحِ والشَّاذِّ من القِراءات، باستطرادٍ كبيرٍ في حَشْدِ الشَّواهدِ من الشِّعر ولغة العَرَب، ممَّا جَعَلَهُ صَعْبًا على المنتهي فضْلاً عن المبتدئِ، ومنْها ما هُوَ مُقْتَصِرٌ على توجِيْهِ القِراءات السَّبع دُون الثَّلاثِ المتمِّمَةِ للعَشْرِ -وهوَ الأَغْلَبُ-، ومنْها ما يُوردُ عن القرَّاء السَّبعةِ أو العشَرَةِ من الأوجُهِ الشَّاذة المرويَّةِ عنهُم ممَّا لم تصحَّ القراءةُ به، ممَّا يُشْكِلُ علَى القارِئِ المبتدِئِ، ونَحْنُ نعيشُ في عَصْرِ السُّرْعَةِ، والإنجاز في وقتٍ أَقلّ، ومن مُتطلَّباتِ ذَلِكَ وُضُوحُ المعانِي وَتَحْدِيْدُ الألفَاظِ، والوُصُولُ إلى الهَدَفِ مِن أقربِ الطُّرُقِ وأَيْسَرِ السُّبُلِ؛ لِذَا اسْتَعنتُ بالله تعالى في جَمْعِ تَوْجيْهِ القِراءَاتِ العَشْرِ مِنْ طَرِيقَي الشَّاطبيَّةِ والدُّرَّةِ، واستخْلاصِ ذَلِكَ ممَّا كَتَبَهُ الأئِمَّةُ الأجلاَّءُ -رحمةُ الله عليهم- من الكُنُوزِ العِلْميَّةِ النَّفيسةِ، جامِعًا ذلك بلفْظٍ بيِّنٍ جَزْلٍ، ومَقالٍ واضِحٍ سَهْلٍ، في أُسلوبٍ مُشَوِّقٍ، وعَرْضٍ مُشْرِقٍ، جاعِلاً رَائِدِيَ الاختِصارَ، من غَيْرِ إطالَةٍ ولا إِكْثارٍ؛ ليقرُبَ علَى مُرِيْدِهِ، ويَسْهُلَ عَلَى مُسْتَفِيدِهِ، وقَدْ أَسْمَيْتُهُ: ((**التَّوْجِيْهاتِ المُيَسَّرَة لِقِرَاءَاتِ الأَئِمَّةِ الْعَشَرَة**)) رَجَاءَ أن يَجِدَ القارئُ الكريمُ فيهِ اليُسْرَ والسُّهُولَةَ، وأَعْنِي بالأئمَّةِ العَشَرَةِ: القرَّاءَ العشرةَ المشْهُورِينَ، أصحابَ القراءاتِ العشْرِ المتواترةِ وهُم:

الإمام الأول: نافع بن عبد الرحمن بن أبي نعيم الليثي (ت: ١٦٩هـ)، منْ روايَتَيْ: **قالون**: عيسَى بنِ مينا الزُّرَقِيِّ (ت: ٢٢٠هـ)، و**ورشٍ**: عثمانَ بنِ سعيدٍ المِصْرِيِّ (ت: ١٩٧هـ).

الإمام الثاني: عبدُ الله بنُ كَثِيرٍ المكِّيُّ (ت: ١٢٠هـ)، منْ روايَتَيْ: **البَزِّيِّ**: أحمدَ بنِ مُحمَّدٍ بن أبي بَزَّةَ (ت: ٢٥٠هـ)، و**قنبل**: محمَّدِ بنِ عبدِ الرحمنِ المخْزُومِيِّ (ت: ٢٩١هـ).

الإمام الثالث: أبو عمرِو بنُ العَلاءِ البَصْرِي (ت في حدود: ١٥٤هـ)، منْ روايَتَيْ: **الدوريِّ**: حفصِ بنِ عُمَرَ بنِ عبدِ العَزِيْزِ الضَّرِيْرِ (ت: ٢٤٦هـ)، و**السُّوسيِّ**: أبي شعيبٍ، صالحِ بنِ زِيادٍ الرَّقِّي (ت: ٢٦١هـ).

الإمام الرابع: عبدُ الله بنُ عامرٍ اليَحْصبيُّ الدِّمَشقيُّ (ت: ١١٨هـ)، منْ روايَتَيْ: هشامِ بنِ عمَّارٍ السُّلَميِّ (ت: ٢٤٤هـ)، و**ابنِ ذَكْوانَ**: عبدِ الله بنِ أحمَدَ الدِّمَشقيِّ (ت: ٢٤٢هـ).

الإمام الخامس: عاصِمُ بنُ أبي النَّجُودِ الأسديُّ (ت في حدود: ١٢٧هـ)، منْ روايَتَيْ: شُعْبَةَ بنِ عيَّاشٍ الأَسَدِيِّ (ت في حدود: ١٩٣هـ)، وحفصِ بنِ سُلَيمانَ الأَسَدِيِّ (ت في حُدُودِ: ١٨٠هـ).

الإمام السادس: حمزةُ بنُ حبيبٍ الزيَّاتُ (ت في حُدُودِ: ١٥٦هـ)، منْ روايَتَيْ: خَلَفِ بنِ هِشامٍ البَزَّار (ت: ٢٢٩هـ)، وخلادِ بنِ خالدٍ الصَّيْرَفِيِّ (ت: ٢٢٠هـ).

الإمام السابع: عليُّ بنُ حمزةَ الكِسائيُّ (ت في حدود: ١٨٩هـ)، منْ روايَتَيْ: **أبي الحارث**: اللَّيثَ بنِ خالدٍ البَغْداديِّ (ت ٢٤٠هـ)، و**الدوريِّ**: حفصِ بنِ عُمَرَ بنِ عبدِ العَزِيْزِ الضَّرِيْرِ (ت ٢٤٦هـ)، المتقدِّم في روايته عن أبي عمرو البصري.

الإمام الثامن: أبِو جَعْفرٍ، يزيدُ بنُ القَعْقَاعِ المدَنِيُّ (ت في حدود: ١٣٠هـ)، منْ روايَتَيْ: **ابنِ وَرْدَانَ**: عِيْسَى بنِ وَرْدَانَ المدَنِيِّ الحَذَّاء (ت في حدود: ١٦٠هـ)، و**ابنِ جَمَّازٍ**: سُليمانَ بنِ مُسْلِمٍ الزُّهْريِّ (ت بعد: ١٧٠هـ).

الإمام التاسع: يَعْقُوبُ بنُ إسْحاقَ الحضْرميُّ البَصْريُّ (ت: ٢٠٥هـ)، منْ روايَتَيْ: **رُوَيْسٍ**: محمَّدِ بنِ المتوكِّلِ اللُّؤلؤيِّ (ت: ٢٣٨هـ)، ورَوْحِ بنِ عبدِ المؤمنِ الهُذَلِيِّ (ت في حدود: ٢٣٤هـ).

الإمام العاشر: خَلَفُ بنُ هِشامٍ البَزَّارُ (ت: ٢٢٩هـ)، منْ روايَتَيْ: إسْحاقَ بنِ إبراهيمَ المرْوَزيِّ الورَّاق (ت: ٢٨٦هـ)، وإدْرِيْسَ بنِ عبْدِ الكَرِيمِ الحَدَّادُ (ت في حدود: ٢٩٢هـ).

ويمكنُ تلخيصُ أسبابِ القِيامِ بهَذَا العَمَلِ في الآتي:

١. تَفَرُّقُ أغلبِ توجيهاتِ القِراءاتِ في كُتُبِ علوم القرآن المختلِفَةِ، وفي كُتُبِ اللُّغة، فكان هذا البحثُ جامعًا لشتاتِها.

٢. صُعُوبَةُ الكُتُبِ المؤلَّفَةِ في هذا الموضوع؛ لِتوسُّعِها واشتمالِها على توجيهِ الصَّحيحِ والشَّاذِّ من القِراءات مما يُقَلِّلُ الاستفادةَ منها.

٣. اقْتِصَارُ كثيرٍ من الكُتُبِ عَلَى تَوجِيْهِ القِراءات السَّبْعِ دُون الثَّلاثِ المتمِّمَةِ للعَشْرِ.

٤. الإسْهامُ في خدمة كتاب الله تعالى -ولو بالشيء اليسير-.

المنْهَجُ الَّذِي سَلَكْتُهُ فِي إعدَادِ هذِه المادَّة كما يَلِي(١):

- رتَّبْتُ إيرادَ توجيه أصول القِرَاءاتِ بحَسَبِ تَرْتِيْبِها في أبياتِ الشَّاطبيةِ -غالباً-؛ ليسْهُلَ استحضارُها.
- طَلَبًا للاخْتِصارِ لَمْ أتعَرَّضْ لتَعريفَاتِ الأبوابِ؛ لكونِها مبسُوطةً في كتبِ القراءاتِ، ولأنَّ المقْصُودَ هنا هُوَ التَّوجيْهُ.
- إذا وُجِدَ عِدَّةُ أقوالٍ في تَوْجِيْهِ كلمةٍ فإنِّي أقتَصِرُ على ذِكْرِ أوْجَهِهَا فيما يَظْهَرُ لي، ولا أذكرُ جميعَ الأقوال.
- حاولتُ قدْرَ استطاعتي أنْ أُبَيِّنَ المعانِي، والأحْكامَ المتَرَتِّبَةَ علَى اختِلافِ القِرَاءاتِ.

(١) عندما بدأت في جمع هذه المادة كنت أُورِدُ القراءات في الكلمَةِ القُرآنيةِ التِي فيها أكثرُ مِنْ قِراءَةٍ، معَ نِسْبَتِها إلى أصحابِها، وأعزو في الهامش كل معلومةٍ إلى مصدرها، واستمررت على هذه الطريقة إلى آخر الأصول فرأيت أن الأمر سيطول، مما يؤدِّي إلى صعوبة على القارئ، فعدلتُ عن هذه الطريقة إلى ذكر التوجيه مباشرة، والاستغناء عن الهوامش حتى لا أشغل بها القارئ الكريم، وقمت بتعديل ما تمت كتابته على الطريقة الجديدة المختصرة، والله الموفق .

نُبْذَةٌ مُختصَرَةٌ عن تَعْرِيْفِ علْمِ تَوْجِيْهِ القِرَاءَاتِ، ونَشْأَتِهِ، وأَهَمِّيَّتِهِ، وَأَشْهَرِ مُؤَلَّفَاتِهِ:

أولاً: التَّعْرِيْفُ بِعلْمِ تَوْجِيْهِ القِرَاءَاتِ:

التَّوْجِيْهُ فِي اللُّغَةِ: مَصْدَرُ وجَّهَ يوَجِّهُ، وأصلُهُ من الوَجْهِ، والجَمْعُ: الوُجُوْهُ، ووَجْهُ كُلِّ شيءٍ: مُسْتَقْبَلُهُ، وفي التَّنزيلِ العَزِيْزِ: ﴿ فَأَيْنَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ ٱللَّهِ ﴾ (البقرة:١١٥)، ووَجْهُ الكَلامِ: السبيلُ الَّذِي تَقْصِدُهُ بِهِ.

التعريف الاصْطِلاحِي: أغلبُ المصادر لا تتعرَّض للتَّعريف الاصطلاحي لهذا العلمِ، ولم أجدْ لهُ تعريفاً جامِعاً مانِعاً في كُتُب المتقدِّمين، **ويُمْكِنُ تَعْرِيفُهُ بأنَّه**: (عِلْمٌ يُبْحَثُ فيهِ عن مَأخَذِ كلِّ وَجْهٍ – من أَوْجُهِ القِراءات– من اللُّغَةِ، ويَنْبَنِي عَلَى ذَلِكَ مَعْرِفةُ المعْنَى).

وقد أطلق العلماء على هذا العلم أسماءً مختلفة:

فَمِنهُم من أَسْماهُ بـ((التَّوْجِيْهِ، والوُجُوهِ))، كـ((الجَمْعِ والتَّوْجِيْه لِمَا انفَرَدَ بِهِ الإمامُ يعقُوْبُ بنُ إِسْحاقَ الحَضْرَمِيُّ)) للإمام أبي الحسن محمدِ بنِ شُرَيحٍ الرُّعَيْنِيِّ (ت: ٥٣٩هـ)، و((الكَشْفِ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وعِلَلِها وحُجَجِها)) للإمام مَكِّي بنِ أبي طالِبٍ القيْسِيِّ (ت: ٤٣٧هـ). **وَمِنهُمْ مَّنْ أَسْمَاهُ** بـ((الْحُجَّة، والاحْتِجاج)) كـ((الْحُجَّةِ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ)) للإمام أبي عليٍّ الفارسيِّ: (الحسَنُ بنُ عبدِ الغفّار ت: ٣٧٧هـ)، و((حُجَّة الْقِرَاءَاتِ)) للإمام أبي زَرْعَةَ: (عبدُ الرحمنِ بنُ محمَّدِ بنِ زَنْجَلَةَ، ت في حدود: ٤٠٣هـ)، و((احْتِجاج الْقِرَاءَاتِ)) للإمام أبي بكرٍ مُحَمَّدِ بنِ مِقْسَمٍ العَطَّار (ت: ٣٥٤هـ). **وَمِنهُمْ مَّنْ أَسْمَاهُ** بـ((الإعْرَابِ، وَالْعِلَلِ، وَالتَّعْلِيْلِ)) كـ((إِعْرَابِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وعِلَلِها)) للإمام ابنِ خالَوَيْه: (الحسَينُ بنُ أحمَدَ بنِ حَمْدان ت: ٣٧٠هـ)، و((تَعْلِيْلِ الْقِرَاءَاتِ الشَّاذَّةِ)) للإمام أبي البَقاءِ العُكْبُرِيِّ: (عبدُ الله بنُ الحسَينِ، ت: ٦١٦هـ). **وَمِنهُمْ مَّنْ أَسْمَاهُ** بـ((الْمَعَانِي)) كـ((مَعانِي الْقِرَاءَاتِ)) للإمام أبي مَنْصُورٍ الأَزْهَرِيِّ: (محَمَّدُ بنُ أحمدَ، ت: ٣٧٠هـ).

ثانياً: نَشْأَةُ هَذَا العِلْمِ المُبَارَكِ:

ترجِعُ بداياتُ هذا العلم الجليل إلى عصْرِ الصَّحابةِ الكِرام ﷺ، فقد ظَهَرَ كعِلْمِ احتجاجٍ بما رُوِيَ عن عبد الله بن عباس –رضي الله عنهما– أنَّهُ قرأ: ﴿ كَيْفَ نُنشِرُهَا ﴾ (البقرة:٢٥٩) –بالراء–، واحتجَّ بقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ إِذَا شَآءَ أَنشَرَهُۥ ﴾ (عبس:٢٢)، وهكذا كانت بداياتُه تُروَى عن الصحابة ﷺ ومَن بعدَهم بشَكْلٍ مُتَفَرِّقٍ، وكانت تعتمِدُ في الغالِب على حَمْلِ لَفظِ القراءة عَلَى ما وَرَدَ في السُّوَرِ الأُخْرَى مِن نَظائره، ثمَّ أَخَذَ أهلُ اللُّغةِ والفِقْهِ والتَّفسير يُوْرِدُوْنَ في كُتُبِهم جملةً وافِرةً من تَوجِيْهِ القِراءاتِ للاسْتِفادة مِنها في تَقْعِيْدِ القواعدِ النَّحْويَّةِ، واستنباطِ الأحكام الفِقْهِيَّةِ، وبيانِ المعاني التي تتضمَّنُها الآياتُ، إلا أنَّ تلك التَّوجيهات في بداياتِها الأولى لم تأخذِ الاستقلاليَّةَ، بل كانت ترِدُ حَشْوًا في تلك الكُتُب عند الحاجةِ إليها، ويُذكَر أن أوَّلَ مَنْ ألَّفَ في هذا العِلْمِ هو هارونُ بنُ موسى الأَعْوَرُ (ت في حدود: ١٧٠هـ) بكتابٍ يُسَمَّى: ((كتابٌ في وُجُوهِ الْقِرَاءَات))، وبعدَ ذلك ألفَ يعقوب الحضرمي –أحد القراء العشرة– (ت: ٢٠٥هـ) كتاب: ((الجامع لاختلاف وجُوه القِراءات))، ويُذكَر له أيضاً كتابٌ آخرُ يسمَّى: ((وجوه القراءات))، وقد يكونانِ اسمَينِ لكتابٍ واحدٍ، وألَّف القاسم بن سلام (ت: ٢٢٤هـ) كتابَه: ((القِرَاءات)) وضمَّنه عِلَلَ القِرَاءة، كما أَلَّفَ عبدُ الله بنُ مُسْلمٍ بنِ قُتيبةَ (ت: ٢٧٦هـ) كتاباً في ((وُجُوْهِ القِراءات))، وأَلَّفَ كذلِك محمدُ بنُ يزيدٍ المبرِّد (ت: ٢٨٥هـ) كتاب: ((احتِجَاج القِراءة))، وفي القَرْن

الرابع الهجريِّ انتشَر التأليف في هذا العِلْمِ بشَكْلٍ أكبرَ، حيثُ قام الإمامُ الجليلُ أبو بكرِ بنُ مجاهدٍ (ت: ٣٢٤هـ) بتأليف كتابه: ((السَّبْعَةِ في القِراءات)) لسبعةٍ من مشاهير قرَّاء الأمصار، مما فتح البابَ لدراساتٍ كثيرةٍ مُستقلَّةٍ في توجيه القراءات، فَأُلِّفَ: ((الاحْتِجاجُ الْقِرَاءَاتِ)) لابنِ مِقْسَمٍ العَطَّار (ت: ٣٥٤هـ)، و((إعْرَابُ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وعِلَلِها)) لابنِ خالَوَيْه (ت:٣٧٠هـ)، و((الْحُجَّةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ)) لأبي عليٍّ الفارسيِّ (ت:٣٧٧هـ)، وغيرُها من المؤلَّفات ما بين مختَصَرٍ ومُوسَّعٍ، مما انتقل بهذا العِلم من المراحِلِ الأوليَّةِ إلى مَرْحلَةِ الاستقلال والنُّضْج، فاتَّضحت بذلك معالِمُهُ، وترسَّخَتْ أُصُولُهُ، ولله الحَمْدُ والمِنَّةُ.

٣ـ أَهَمِيَّـتُـهُ:

لهذا العلم أهميةٌ كبيرةٌ كونُه يبيِّنُ مَأْخَذَ كُلِّ قراءةٍ وَوَجْهَها في العربيَّة، ويُعينُ عَلَى فَهْمِ مَعَاني القِراءات ويفسِّرها، ولما في تعلُّمِهِ مِن وُصُوْلٍ إلى استنباطِ الأَحْكامِ الفِقْهِيَّةِ، وتَقْعيدِ القَواعدِ النَّحْوية؛ ولأنَّهُ عِلمٌ يُرادُ بِهِ توثيقُ القِرَاءات، ودَفْعُ الشُّبَهِ عَنْها، وإزالةُ الشَّكِّ في سلامَتِها، فلا يَتَحَصَّلُ ذلك عَلَى الوَجْهِ المطْلُوبِ إلا عَن طريقِ مَعْرفةِ تَوجيه القِراءات، والعِلْمِ بعلَلِها وحُجَجِها؛ لذَلك كان لهذا العِلْمِ الشَّأْنُ الكبيرُ، والأهميَّةُ العَظِيْمةُ.

٤ـ أَشْهَـرُ مُؤَلَّفَاتِـهِ:

تقدَّم معنا أنَّ بعضَ كُتُب اللُّغة والتَّفسيرِ والفِقْه وغيرِها كانت تحتوِي على كثيرٍ من تَوْجِيْهِ القراءات، ثمَّ بعد ذلِك أفرده العلماءُ بالتَّأليف، وفي أثناء القرنِ الرَّابع الهجري كان انتشارُ التَّأليفِ في هذا العِلْمِ بِشَكلٍ أوسَع، **فمِنْ أشهَرِ تلك المُؤلَّفات:**

- ((**إعْرَابُ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وعِلَلِها**)) للإمام ابنِ خالَوَيه: الحسَينِ بنِ أحمَدَ بنِ حَمْدان (ت: ٣٧٠هـ).
- ((**الْحُجَّةُ لِلْقُرَّاءِ السَّبْعَةِ**)) للإمام أبي عليٍّ الفارسيِّ: الحسَنِ بنِ عبدِ الغفّار (ت: ٣٧٧هـ).
- ((**الْمُحتسَبُ في تبيين وُجُوهِ شواذِّ الْقِرَاءَات والإيضاح عنها**)) للإمام أبي الفتح: عُثْمانَ بن جني (ت: ٣٩٢هـ).
- ((**حُجَّةُ الْقِرَاءَاتِ**)) للإمام أبي زَرْعَةَ: عبدِ الرحمنِ بنِ محمَّدِ بنِ زَنْجَلَةَ، (ت في حدود: ٤٠٣هـ).
- ((**الكَشْفُ عَنْ وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ السَّبْعِ وَعِلَلِها وحُجَجِها**)) للإمام مَكِّي بنِ أبي طالِبٍ القَيْسِيِّ (ت: ٤٣٧هـ).
- ((**شرح الهداية**)) للإمام أحمَدَ بنِ عَمَّارٍ المهْدَوِيِّ (ت: ٤٤٠هـ).
- ((**المُوضَح في وُجُوهِ الْقِرَاءَاتِ وَعِلَلِها**)) للإمام ابن أبي مَرْيَمَ: نصرَ بنِ محمَّدِ الشِّيرازيِّ، (ت بعْدَ: ٥٦٥هـ).

ومن مؤلفاتِ الشيوخ المتأخِّرين:

- ((**القراءاتُ الشَّاذة وتوجيهُها من لُغَةِ العرب**)) للشيخ عبد الفتاح القاضي، (ت: ١٤٠٣هـ).
- ((**طلائع البشر في توجيهِ القراءات العشر**)) للشيخ محمد صادق قمحاوي، (ت: ١٤٠١هـ).
- ((**المغْنِي في تَوْجِيهِ القراءات العَشْر المُتواترة**)) للدكتور محمد سالم محيسن، (ت: ١٤٢٢هـ)، وله مؤلفات أخرى تجمع بين القراءات وتوجيهها.

فهذه نُبْذَةٌ مُختصَرَةٌ عن تَعْرِيْفِ علْمِ تَوْجِيْهِ القِرَاءَاتِ، ونَشْأَتِهِ، وأَهَمِّيَّتِهِ، وَأَشْهَرِ مُؤَلَّفَاتِهِ، وهي الأساسِيَّاتُ المهِمَّةُ التي يحتاجُ إليها القارئُ للدُّخول في هذَا العِلْمِ، واللهُ المسْتَعان، ولا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بالله العَلِيِّ العَظِيمِ.

توجِـــيهاتُ الأُصُــول

بَابُ الاسْتِعاذَة

وجْهُ الاقتصار على (أعوذ بالله من الشيطان الرجيم): لمطابقة لفظ القرآن؛ لأنَّه هو الوارد في سورة النحل.

وَوَجْهُ الزيادةِ عَليه: لما فيها من تنزيه الله تعالى والثناء عليه؛ ولأنَّ ذلك كلَّهُ صوابٌ ومرويٌّ، وليسَ في الكتاب ولا في السُّنَّةِ الثابتَةِ ما يرُدُّ ذلك.

وَوَجْهُ الجهر بها في مواطن الجهر: ليتوفَّرَ سَماعُ المستمعِ له من أوّلِ القراءة، فإنَّه إذا سمِعَ القارئَ يستعيذُ استَعَدَّ للسَّماع فلا يفوتُه شيئٌ مِنها، و–أيضًا– فإنَّ الاسْتِعاذَةَ شعارٌ للقِراءة، –كتكبيْراتِ العِيْد، وتَلْبِيَةِ الحجِّ–، فينبغي أن يُجْهَرَ بها.

وَوَجْهُ الإسرار بها في مواطنها ، فلكُلِّ موطنٍ وجهٌ يَخْتَصُّ به وهي كالآتي:

فإذا كان القارئ منفرداً: فلأنَّهُ لا يُوجَدُ أحدٌ يحتاجُ إلى سماع القراءةِ من أوَّلِها؛ فأُخفيَتِ الاستعاذةُ لأنَّها دعاءٌ وتضَرُّعٌ إلى الله؛ ولأنَّ الأفضلَ في الدُّعاءِ الخُفْيَةُ والإسْرارُ.

وإذا كان في الصلاةِ: فلأنَّ المختارَ في الصَّلاةِ إسرارُ التَّعوَّذ مُطلقًا.

وإذا كانت قراءته سرِّية: فلأنَّ التعوَّذَ يَتْبَعُ القراءةَ في هذه الحالة.

وإذا كان يَقْرَأُ مع جماعةٍ ولم يكن هو المبتدِئُ بالقراءة: فإيثارًا لتواصُلِ القراءة، وعدمِ الفصل بينها بالاستعاذة.

بَابُ البَسْمَلَةِ

وَجْهُ إثباتِ البسملة بين كل سُورتين لقالون ومن معَهُ: للتَّيَمُّنِ والتَّبَرُّكِ، ولما ورَدَ من الأحاديث الدَّالةِ على نُزولِها مع كلِّ سورةٍ[1]، ولما رُوِي مِنْ أمْرِ عائشةَ –رضيَ الله عنها– بقراءة ما في المصحف، ولِمَا في إثباتها –أيضًا– من الإيذان بانقضاءِ السُّورة وابتداءِ الَّتي تليها.

وَوَجْهُ وَصْلِ نهايةِ السُّورة ببدايةِ السُّورة التي تليها بدون بسملة لحمزةَ ومن معه: لأنَّ القرآنَ عندهم في حكم السُّورة الواحدةِ؛ ولأنَّ البسملةَ ليسَتْ مِنَ القُرْآنِ إلا في الفاتحة فهيَ آيةٌ عند بعضِهم[2]، وكذلك في الموضع الذي في أثناء سورة النمل، فإنَّه مُتَّفقٌ على اعتباره جزءاً من آية، ولما في الوصل من الفصاحة لما يترتب عليه من بيان ما في آخر السورة من إعراب أو بناء، وما في أول السورة التالية من همزات قطع أو وصل ونحو ذلك.

وَوَجْهُ السَّكت بين كُلِّ سورتين بدون بسملةٍ لأصحابه: أنَّه عِوَضٌ عن الفصْل لما فيه من الإشعار بانقِضَاء السُّورة والابتداء بالتي تليها.

---

(١) من ذلك ما يُروَى عَنِ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ: كَانَ الْمُسْلِمُونَ لاَ يَعْلَمُونَ انْقِضَاءَ السُّورَةِ حَتَّى تَنَزَّلَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)، فَإِذَا نَزَلَ (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) عَلِمُوا أَنَّ السُّورَةَ قَدِ انْقَضَتْ. رواه الحاكم في المستدرك وقال: هذا حديث صحيح على شرط الشيخين ولم يُخرجاه.

(٢) وذلك في العَدِّ الكوفي، والعَدِّ المكي.

وَوَجْهُ البسملة في أوائل الأربع الزُّهْرِ _عند من أخذ بهذا المذهب_ لأصحاب السَّكْتِ في غيرها: قالوا لبشاعة اللفظ؛ لأنَّ قبل المطففين: ﴿ لِّلَّهِ ﴾ (آخر الانفطار:١٩)، فلو وُصِلَ بعدَه: ﴿ وَيْلٌ ﴾ (بداية المطففين:١) لكان بَشِعًا، وقبل القيامة: ﴿ وَأَهْلُ ٱلْمَغْفِرَةِ ﴾ (آخر المدثر:٥٦)، وقبل البلد: ﴿ وَٱدْخُلِي جَنَّتِي ﴾ (آخر الفجر:٣٠)، وقبل الهمزة: ﴿وَتَوَاصَوْاْ بِٱلصَّبْرِ ﴾ (آخر العصر:٣)، فلو وَقَعَ بعد هذه الألفاظ أوائلُ هذه السُّوَرِ موصولةً بها لكان بَشِعًا -أيضًا-.

وَوَجْهُ السَّكت في أوائل هذه الأربع السُّوَرِ _عند الآخذين بهذا المذهب_ لأصحاب الوصل في غيرها: أنه كافٍ في ذهاب البَشَاعةِ، فأقاموا السَّكْتَ مَقَامَ الفصْلِ بالبسملة كراهةَ اتصالِ اللَّفظ لِما ذُكِرَ من البَشَاعة.

والصَّحِيْحُ: عدمُ التَّفريقِ بين هذه السُّوَرِ الأربعِ وبين غيرِها لعدَّةِ أمُورٍ:

١. لعَدَمِ ثُبوتِ هذا المذهبِ عن أئمَّةِ القرَّاءة ورواتِهِم.

٢. أنّ ما ذَكَرَهُ الآخِذُونَ بهذَا المذهبِ من البَشَاعةِ غير مُسَلَّمٍ، وقد وقعَ في القرآن العظيم كثيرٌ من هذا كقولِه تعالى: ﴿ٱلْقَيُّومُۚ لَا تَأْخُذُهُۥ ﴾ (البقرة:٢٥٥)، ﴿ٱلْعَظِيمُ * لَآ إِكْرَاهَ ﴾ (البقرة: ٢٥٥-٢٥٦)، ﴿ٱلْمُحْسِنِينَ * وَيْلٌ يَوْمَئِذٍ لِّلْمُكَذِّبِينَ ﴾ (المرسلات:٤٤-٤٥)، وليس في ذَلِك بَشَاعةٌ ولا سَماجةٌ إذا استوفى القارئُ الكلامَ الثاني وتَمَّمَهُ، بلْ هو كلامٌ حُلوٌ ينوطُ بالقلب، ويمتزِجُ باللُّبِّ، ويستحسِنُه كلُّ سامِعٍ غبيٍّ أو عاقِلٍ، مُعجزةٌ ظاهرةٌ، وآيةٌ باهِرةٌ.

٣. أنَّ البَشاعةَ التي فَرَّ منها مَن فَصَلَ بالبسملةِ للسَّاكت وَقَعَ في مثلِها، بل فيما ما هو أبشعُ منها إذ لا يَخْفَى على ذي لُبٍّ أنَّ: ﴿ ٱلرَّحِيمِ * وَيْلٌ ﴾ أبشَعُ مِنْ: ﴿ بِٱلصَّبْرِ * وَيْلٌ ﴾.

ووَجْهُ إجماع القُرَّاء على عَدَمِ الفَصْلِ بالبسملةِ بين الأنفال والتوبة: لأنَّها لم تُرسمْ في المصحف الكريم، واختَلفَ أهلُ العلم في سبب ذلك إلى عدَّةِ أقوالٍ، أظهَرُها: أنَّها نزلت بالسيفِ، والأمرِ بالقتال، ونَبْذِ العهدِ، وكشْفِ أستارِ المنافقين، فلا يُناسِبُ أن يُؤتَى بالبسملة في أوَّلِها؛ لأنَّها آيةُ رحمَةٍ.

ووَجْهُ إجماعهم _ أيضًا_ على إثباتها بين سورة الناس والفاتحة، أو وصل الفاتحة بأي سورة قبلها: لأنَّ سورةَ الفاتحة ولو وُصِلتْ لفظًا فإنها مُبْتَدأٌ بها حُكْمًا.

ووجْهُ لُزُومِ الإتيان بالبسملة للجميع عند الابتداء بأي سورةٍ غير سورة براءة:

للتبرُّكِ ومُوافقةِ خطِّ المصحف _عند من لا يُبسمِلُ بينَ السُّورتين_؛ لأنها عندهم إنما كُتِبتْ لأوَّل السُّورة، فأتَى بها ابتِداءً؛ لئلا يُخالِفَ المصحفَ وصْلاً وابتِداءً، ويجعلُها كهَمزاتِ الوصْل، فإنَّها وإن كانتْ ساقطةً في الدَّرْجِ فإنَّها ثابتةٌ في الابتِداء، فكذَلِك البسملةُ، وأما عند من يبسمِلُ بين السورتين فلُزُوم البسملةِ لها في الابتِداء من باب أولى، وأما عدمُ الإتيانِ بها عند الابتداء بسُورة براءة فلما تقدم مِن أنَّها لم تُرسَم في المصحف، وبأنَّ هذه السورة نزلت بالسيفِ والقتالِ، فلا يُناسِبُ الإتيانُ بالبسملة في أوّلها.

ووجْهُ جَوَاز الإتيان بالبسْملة في أثناء السُّوَر:

أنّ القِراءةَ فِعْلٌ من الأفعال وكلُّ فِعْلٍ تُستَحبُ البسملةُ أوَّلَهُ، كالأكل والشُّرب ونحوه، واختُلِف في جوازها في أثناء سورة براءة فإنَّ مَن اعتَبَرَ بقاءَ أثر العِلَّةِ التي حذفت البسملة من بدايتها لأجلها، وهي نزولها بالسيف مَنَعَ منها في أثنائِها، ومَن لم يعتبِرْ بقاءَ أثرِها، أو لم يرها علَّةً مانعةً لم يمْنَعْ مِن البسملة.

ووَجْه منع وَصْل البسْملة بآخِر السُّورة مع الوقف عليها: أنَّ البسملةَ إنما يُؤتَى بها لأوائل السُّوَر لا لأواخرها.

سُورَةُ أُمِّ القُرْآنِ

وَجْهُ قراءة: ﴿ مَـٰلِكِ يَوۡمِ ٱلدِّينِ ﴾ بإثبات الألف: على أنَّها مأخوذةٌ مِنَ المِلْكيّة، أي أنَّهُ – سبحانه وتعالى – يملِكُ الحُكْمَ يوم الدين بين خلقه، دون سائر الخلق الذين كانوا يحكُمون بينهم في الدُّنيا، وهو مثل قوله سبحانه: ﴿ قُلِ ٱللَّهُمَّ مَـٰلِكَ ٱلۡمُلۡكِ ﴾ (آل عمران: ٢٦).

وَوَجْهُ القراءةِ بحذف الألف: على أنَّها مأخوذةٌ مِنَ المُلْك، أي قاضي يوم الدين، وهو مثل قولِه جلَّ وعلا: ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ﴾ (الناس:٢).

وَجْهُ قراءة: ﴿السِّرَاطَ * سِرَاطَ﴾ بالسين: على أصل الكلمة؛ لأنَّ اللفظ من الاستراط، وهو الابتلاع؛ وسُمِّيَ الطريقُ سِراطًا لكونه كالمبتلع لسالكه.

وَوَجْهُ القراءةِ بالصَّاد الخالصَة: أنَّ السين قُلِبَتْ صادًا؛ ليكونَ أخفَّ على اللسان؛ لأنَّ الصادَ حرفٌ مطْبَقٌ كالطاء، فتتقاربان وتَحْسُنان في السمع، والسينُ حرفٌ مهموسٌ، فهُوَ أبعد من الطَّاء.

وَوَجْهُ قراءتها بإشمام الصَّادِ الزَّاي: فَلأنَّ الصَّادَ وإن كانت من حروف الإطباق فَهِيَ مهمُوسةٌ، والطاءُ حرفٌ مجهورٌ، فقلبت الصادُ إلى حرفٍ مثْلِها؛ مؤَاخٍ للصادِ بالصَّفير ليكونَ مجْهُورًا كالطَّاء.

وَوَجْهُ تخصيص خلاد للموضع الأول من الفاتحة دون غيره بالإشمام: هو الجمْعُ بين لغتين من اللغات التي تُقرأ بها هذه الكلمة، حيثُ أخذ في الموضع الأول بلُغَةِ الإشمام، وفي غيره بلُغَةِ الصَّادِ الخالصَةِ.

ووَجْهُ ضَمِّ الهاء في نحو: ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾، وَ﴿وَلَا يُزَكِّيهِمۡ﴾: لأنَّ الضمَّ في هذه الهاء هو الأصلُ، بدَلالةِ أنها إذا انفردت كانت حركتَها الضمةُ نحو: (هُو، هُما، هُم).

وَوَجْهُ تخصيص حمزةَ لـ﴿عَلَيۡهِمۡ﴾ و﴿إِلَيۡهِمۡ﴾ و﴿لَدَيۡهِمۡ﴾ بالضَمِّ في الوصل والوقف: لأنَّ ياءاتِها غيرُ لازمة؛ إذ هنّ مع الظَّواهر ألفاتٌ نحو: علَى زيد، ولدَى عَمرٍو، فكما أنَّ الهاءَ مضمومةٌ بعد الألف نحو: عصاهُم، فكذلك بعد هذه الياءات؛ لأنّ حمزةَ يُجريهنَّ في المضمَر مجراهُن في المظهَر.

ووَجْهُ تخصيص نحو: ﴿ يَوۡمَئِذٖ يُوَفِّيهِمُ ٱللَّهُ ﴾، ﴿بِهِمُ ٱلۡأَسۡبَابُ﴾ حالة الوصل بضَمِّ الهاء لمن يضمها: من أجل ضمِّ الميم بعدها فيُتبع الضَمَّ الضَمَّ لئَلا يقعَ الخروجُ من الكسر إلى الضم؛ ولأنَّ الضمَّ في الهاء هو الأصلُ.

ووَجْهُ استثناء رويسٍ لـ﴿ وَمَن يُوَلِّهِمۡ ﴾ من بين نظائرها وتخصيصها بالكسر: لاتباع الرِواية، وجمعًا بين اللغتين؛ ولأنّ اللامَ فيها مشدَّدةٌ مكسورةٌ، فهي بمنزلة كسرتين، والانتقال من كسرتينِ إلى ضمةٍ ثقيلٌ جِدًّا.

وَوَجْهُ كسر الهاء في الجميع لباقي القرَّاء: لمجاورةِ الياء كراهةَ أن يَخرُجوا من كسرٍ إلى ضمٍّ.

ووَجْهُ كسر يعقوب لهاء المُفرد نحو: ﴿ عَلَيۡهِ ﴾، ﴿ فِيهِ ﴾ موافقاً لبقية القُرَّاء ولم يُجْرِ فيها الضَمَّ كالجمْعِ والتَّثْنِيةِ: لِوُقُوعِها طَرَفاً فاستُثقِلتْ الضَّمَّةُ عليها.

وَوَجْهُ ضَمِّ الميم التي بعدها محرَّكٌ ووصْلِها بواو لأصحاب الصلة: فلأنَّ أصلَ ميمِ الجمع تكون مضمومةً وبعدها واوٍ، بدَلالة وجود ألفٍ بعد الميم في التثنية نحو: ﴿عَلَيْهِمَا﴾؛ ولأنَّ الصِّلةَ ثابتةٌ قبل الضمائر بإجماع الفُصحاء نحو: ﴿دَخَلْتُمُوهُ﴾ (المائدة: ٢٣)، والضمائر تَرُدُّ الأشياءَ إلى أصولِها.

ووَجْهُ التخيير لقالون بين الصِّلة والإسكان: جمعًا بين اللُّغتين؛ فإنهما لُغتان فصيحتان عن العرب.

ووَجْهُ تخصيص ورش بالصلة ميم الجمع الواقعة قبل همزة القطع: إيثارًا للمدِّ؛ وأيضًا لأنَّ مذهبَه النقلُ، ولو نُقِلَ إليها لحُرِّكتِ الميمُ بالحركات الثلاث، فحرَّكها بحركتها الأصلية، والَّتي هي الصلةُ بواوٍ.

ووَجْهُ إسكان الميم للباقين: إيثاراً للخفة.

وَوَجْهُ ضم الميم التي بعدها ساكن غير المسبوقة بكسرٍ للجميع: لتعذُّر الإسكان على قراءة من مذهبه إسكانها قبل المحرَّك؛ حيثُ يؤدِّي إلى الجمعِ بين الساكنين على غير حِدَةٍ، فرَاجَع الحركةَ الأصليَّةَ وهي الضمَّةُ، ولم يصلها بواوٍ لِمَا يؤدِّي إليه من الجَمْع بين الساكنين، وعلى قراءة من مذهبه ضمُّها قبل المحرك، فضُمها قبل السَّاكن على الأصل، ولم يصلْها هنا بواوٍ لِمَا تقدَّم من أنهُ يؤدِّي إلى الجَمْعِ بين السَّاكنين.

ووَجْهُ كسرها بشروطها لمن يكسرُها: فلأنَّهُ لما اضْطُرَّ إلى تحريك الميم لالتقاء الساكنين حرَّكها بالكسر على أصل التقائهما، وكان ذلك أولى بها _عنده_ ؛ لكسر الهاء قبلها فأتبَعَ الكَسْرَ في الميم الكَسْرَ في الهاء.

ووَجْهُ ضَمِّها للجمهور: فلأنَّهُ لما اضْطُرَّ إلى تحريكِها ردَّها إلى الضمةِ التي هي الأصلُ في الميم، وكان ذلك أولى بها – عندهم- من ردِّها إلى حركة ليستْ بأصلٍ لهَا.

ووَجْهُ التفريق بين ما قبل الهاء كسر وبين ما قبلها ياءٌ ساكنةٌ ليعقوب: فلأنَّ الهاءَ المسبوقةَ بكسرٍ تُكسَر، فتكسرُ الميمُ تبعًا لها، والهاء المسبوقة بياءٍ ساكنةٍ تُضَم، فتُضَمُّ الميمُ تبعًا لها، فإذا زالت الياءُ السَّاكنةُ اختَلَفَتِ الروايتان عنه في حركة الميم لاختلافهما في حركة الهاء، فرويسٌ يضمُّ الميمَ تبعًا لضمِّ الهاء، وروحٌ يكسر الميمَ تبعًا لكسر الهاء.

بَابُ الإِدْغَامِ الْكَبِيْرِ

أسبابُ الإدغام ثلاثة: التماثل، والتجانس، والتقارب، وهذا القسم سببه التماثل.

ووَجْهُهُ: للتَّخفيف وتقليل الكثير؛ ولأن إظهار الحرفين كإعادة الحديث مرتين، وقد شُبِّهَ بمَشْيِ المقيَّد إذا رفع رجلَه في موضع ثم أعادها ثانيةً، فتُخلِّصَ منه بإسكان الحرف الأوَّل وإدغامِه في الثَّاني ليعملَ اللسانُ مرَّةً واحدةً.

ووَجْهُ تخصيص ﴿مَّنَاسِكَكُمْ﴾، و﴿مَا سَلَكَكُمْ﴾ بالإدغام للسوسي: اتِّباعًا منه لمن قرأ عليه من أئمته، مع كَثْرةِ توالي الحركاتِ فيهما، فخفَّفهما بالإدغام لذلك.

وَوَجْهُ استثناء تاء المخبر وتاء المخاطب من الإدغام: كَوْنُهما على حرفٍ واحدٍ، مع سكون ما قبلهما، فالإدغام في ذلك مُجْحِفٌ به؛ وأيضًا لأنَّ تاءَ المتكلِّم وتاءَ المخاطب فاعِلٌ، والإدغامُ تقريبٌ من الحذف، والفاعلُ لا يُحذَف، ولأنَّ إدغام تاء المتكلِّم وتاء المخاطب يؤدِّي إلى لَبْسٍ؛ وذلك أن الإدغام يجعلُ النطق بهما واحداً، نتيجة سكونهما للإدغام، فلا تُعرف التاء حينئذٍ هل هي تاء المتكلم المضمومة، أو تاء المخاطب المفتوحة، فكان ذلك من أسباب امتناع الإدغام.

وأمّا المُنَوَّن: فلأنَّ التنوينَ حرفٌ فاصِلٌ بين المثلين فمنع من الإدغام؛ وأيضًا لأنَّ التنوينَ كالحِلْيَةِ والزِّينة للكلمة التي هو فيها، والإدغامُ يُذهِبُه؛ لذلك اجتُنِب.

وأمَّا المُشَدَّدُ: فامتنع إدغامُه لضعف الحرف الثاني عن تحمُّله؛ ولأنَّه يلزم من إدغامه فكُّ التَّشديد، وحذفُ أحد الحرفين؛ لذلك امتنع إدغامُهُ.

وَوَجْهُ استثناء ﴿فَلَا يَحْزُنكَ كُفْرُهُۥٓ﴾ من الإدغام: لأنَّ النُّونَ أُخفِيتْ عند الكاف، ويصاحِبُ الإخفاءَ غنةٌ ومخرجُها الخيشومُ، فيصعُبُ التَّشديدُ بعدها فامتنع إدغامُها؛ وأيضًا لأنَّ النُّونَ لما أُخفِيتْ والإخفاءُ قريبٌ من الإدغام؛ لأن كلًّا منهما تصحبُهُ الغنَّةُ فصارَت الكافُ كأنَّها مُدغَمةٌ، وصارت كالحرف المشدَّد، ومعلومٌ أنَّ التشديدَ من الموانع، لذلك امتنع إدغامُها، ووجب إظهارُها.

وَوَجْهُ الخلاف بين الإظهار والإدغام في: ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ﴾ و﴿يَخْلُ لَكُمْ﴾ و﴿وَإِن يَكُ كَٰذِبًا﴾:

فالإظهار: نظراً إلى الأصل، والأصلُ لم يلتق فيه مثلان؛ للفصل بالحروف التي عرض حذفُها؛ إذ الأصل: ((يَبْتَغِيْ))، ((يَخْلُوْ))، ((يَكُوْنُ كَاذِبًا))، فمن نَّظَرَ إلى الأصل أظهر؛ لأنَّ الحرفَ المحذوفَ كالموجود. **والإدغام**: نظراً إلى اللفظ؛ لأنَّ الحرفَ المحذوفَ إنما ذهب لمُقْتَضٍ، وهو الجزمُ وذلك المقتضي موجودٌ، فكأنَّ الحرفَ المحذوفَ لم يكُن موجوداً، لا لفظاً ولا تقديراً.

وَوَجْهُ استثناء ﴿وَالَّٰٓـِٔي يَئِسْنَ﴾ من الإدغام: لأنَّ الأصْلَ ((اللائي)) بهمزةٍ مكسُورةٍ بعدها ياءٌ ساكنةٌ، فحذفت الياءُ تخفيفًا؛ لتطرُّفها وانكسار ما قبلها، كما تحذف من: "الرَّامِ" و"الغازِ"، ثم أُبدِلَ من الهمزة ياءً مكسورةً على غير قياس؛ لأنَّ القياسَ فيها التسهيلُ بين بين، ثم أُسكِنت الياءُ استثقالاً للحركة عليها، فلم يدغمها لعلتين: **إحداهما**: كونُ سكونِ الياء عارضًا. **الثانية**: أنَّ الياءَ نفسَها عارضِةٌ.

وَوَجْهُ إدغام يعقوب من روايتيه أو من رواية رويس في المواضع المخصوصة، وإدغامه مع حمزة للنون في النون من:

﴿أَتُمِدُّونَنِ بِمَالٍ﴾: كل ذلك جمعًا بين اللغتين؛ إذ أدغموا في مواضع معينةٍ أخذًا بِلُغَةِ الإدغام، وأظهروا في غيرها أخذًا بِلُغَةِ الإظهار؛ ولثبوت الرواية عندهم بإدغام هذه المواضع دون أشباهها.

وَوَجْهُ إظهار باقي القراء في كل ما تقدم: الإتيان بالكلام على أصله، وإعطاء كل حرف حقَّه من إعرابه؛ لتكثُر بذلك حسناتُه؛ إذ كان له بكل حرف عشر حسنات.

بَابُ إِدْغَامِ الحَرْفينِ المتَقارِبَيْنِ مِن كلمةٍ ومِن كلمتَيْنِ

سبب الإدغام في هذا القسم: التقاربُ، والتجانس، فمنه ما سببه التقارب في المخارج، ومنه ما سببه الاشتراك في المخرج مع الاختلاف في بعض الصفات، ومنه ما سببه الاشتراك في بعض الصفات.

وَجْهُ إدغام الحرفين المتقاربين: الفرارُ من الثِّقَلِ؛ ولأنَّ المظهر كالمقيَّد الذي يرجعُ إلى موضعٍ قريبٍ من الموضع الذي فارَقَهُ؛ **وإنما خصَّ بالإدغام من كلمةٍ القاف في الكاف – بِشَرْطَيْهِ – دون باقي المتقاربين** لكثرةِ الدَّوْرِ بالنسبة إلى الغَيْرِ من الكَلِم، واتِّباعًا للأَثَرِ.

وسَبَبُ الخلاف في: ﴿طَلَّقَكُنَّ﴾: أن من أدغم قال لأنَّه اجتمَعَ في هذا اللفظ ثِقَلانِ: ثِقَلُ الجَمْع، وثِقَلُ التَّأنيث فوجب أن يُخَفَّفَ بالإدغام، ومن أظهَر قال لأن الإدغام يؤدِّي إلى اجْتماع ثلاث مشدَّداتٍ: اللامُ، والكافُ ــإذا أُدغِمت القافُ فيهاــ، والنُّونُ.

وَوَجْهُ تخصيص: ﴿فَمَن زُحْزِحَ عَنِ ٱلنَّارِ﴾ بالإدغام: لزيادَةِ الثِّقَلِ فيهِ؛ وذلك لأنَّهُ تكرَّرَ فيه الحاءُ والزَّايُ مع انضِمامِ أوَّلِه وانكسارِ ثالثِهِ؛ ولأنَّ حروفَهُ أكثَرُ.

وَوَجْهُ إدغام الضاد في الشين من: ﴿لِبَعْضِ شَأْنِهِمْ﴾ مع أن الضادَ أقوى من الشين لإطباقها واستعلائها: أنَّ تفشِّي الشين يُقابِلُ ما في الضَّاد من الإطباق والاستِعْلاءِ فيتعادلان ويتكافآن، ثم إنهما متقاربان في المخرج؛ لأنَّ الشينَ من وَسَطِ اللِّسان، والضَّادُ من حافَّتِهِ، واختصَّ الإدغامُ بهذا الموضع دون نظائره؛ للجمع بين اللُّغتين، واتِّباع سُنَّةِ القِراءة، وللإعلام بأنَّ القراءةَ ليسَت بقياسٍ مُطَّرِدٍ دون أثَرٍ متَّصِلٍ.

فائدة:

قال الإمامُ السَّمينُ الحلبيُّ بعد ذِكْرِ تعليلات إدغام الدال في أحرفها: وهذه كلُّها تمريناتٌ للطَّالب، وإلا فالاعتماد على الرواية في ذلك، (العِقد النضيد، ١/ ٥١٠).

وَوَجْهُ كون الإدغام لا يمنع الإمالة في نحو: ﴿ٱلْأَبْرَارِ رَبَّنَا﴾، ﴿ٱلْأَبْرَارِ لَفِى﴾: فلأنَّ الإدغامَ عارضٌ، فكأنَّ الكسرةَ موجودةٌ، وهو كالوقف الذي تُحذَفُ الحركةُ فيه أيضًا، فهي وإن حُذفت مرادةٌ مَنْوِيَّةٌ.

وَوَجْهُ دخول الإشمام والروم في الأول من المُدْغَمَيْنِ: التَّنبيهُ عَلَى حركةِ المدغَم؛ ولأنَّهُ يسكُنُ للإدغام، فشابَهَ إسكانُه الإسكانَ للوقف فجَرَتْ أحكامُ الوقف فيه، **واستثناء الصور الأربع**؛ لأنَّ الإشارةَ بالإشمام أو الروم تتعذرُ في ذَلِكَ من أجل انطباق الشَّفتين، **ووجه دخول الروم دون الإشمام في الصور الأربع على قول بعض المحققين**؛ فلأنَّ الروم لا يتعذر؛ لأنه نطق ببعض حركة الحرف فهي تابعة لمخرجه، فكما ينطق بالباء والميم بكل حركتهما، كذلك ينطق بهما ببعض حركتهما.

وَوَجْهُ اختلاس حركة الأوَّل من المدغمين إذا سبقَهُ ساكنٌ صحيح: لعُسْرِ الإدغام الصحيح؛ لكونه جمعًا بين الساكنين أولهما ليس بحرف علَّةٍ، فتُخلِّصَ من هذا العُسْرِ بالاختلاس.

بابُ هاءِ الكِنَايةِ

وَجْهُ صِلَةِ الهاء التي قبلها ساكنٌ وبعدها محرَّكٌ بواوٍ لابن كثير: على الأصل، لأنَّ الضمَّةَ والواوَ أصلٌ في الهاء، **وأما صلتُها بياءٍ:** فهو انقلابٌ عن الواو بسبب كسر الهاء، والهاء إنما كُسِرت لوُقوع كسْرَةٍ قبلها أو ياءٍ ساكنةٍ.

وَوَجْهُ موافَقَةِ حفصٍ عن عاصم لابن كثير في صِلَةِ هاءِ : ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ بياءٍ: اتباع الأَثَر، والجمع بين اللغتين، **وذكر بعضُ العلماء** لتخصيصه ذلك علَّةً حسَنَةً، وهو تطويلُ اللفظ تشنيعًا على العُصاةِ، وإسماعًا لهم وللخَلق ما أُوْعِدوا به.

وَوَجْهُ تحْريكِ باقي القُرَّاء الهاءَ بالكسرةِ أو بالضمَّةِ من غير صِلَةٍ: كراهةُ اجتماع حروفٍ متقاربةٍ؛ ولأنَّ الهاءَ خفيَّةٌ، فلو وُصِلَتْ بياءٍ أو بواوٍ ساكِنينِ وقبلها ساكنٌ لالتقى السَّاكنان؛ إذ أنَّ الهاءَ غيرُ مُعْتَدٍّ بحَجْزِها بين السَّاكنين لخفائها.

وَوَجْهُ إسكان الهاء في: ﴿يُؤَدِّهِۦ، وَنُوَلِّهِۦ، وَنُصْلِهِۦ، وَنُؤْتِهِۦ مِنْهَا، وَفَأَلْقِهْ، وَيَتَّقْهِ، وَمَن يَأْتِهِۦ مُؤْمِنًا، وَيَرْضَهُ، وَخَيْرًا يَرَهُۥ، وَشَرًّا يَرَهُۥ﴾: حُكِيَ فيه عِدَّةُ أقوالٍ، وَلَعَلَّ من أوجَهِهَا: أنها إنما سُكِّنت إجراءً للوصل مجرى الوقف، **وقال آخَرُون**: إنما سُكِّنت تشبيهًا لها بألِفِ الضَّمير وواوِهِ ويائِهِ، كألِفِ الاثنين نحو: ((قَالا))، وَكالواوِ في نحو: ((يدعُو))، وكالياء في ((غُلامي)) ونحوِهِ، **وقال آخَرُون**: استُثقِلتْ صلتُها فحُذِفتْ وسُكِّنت كما حُذِفَتْ صِلةُ ميم الجَمْع وسُكِّنت، فأُجرِيَت الهاءُ مجرى الميمِ في ((أَنْتُمْ)) ونحوِهِ.

وَوَجْهُ قَصْرِها: أنَّ الأصلَ وُجُوْدُ ياءٍ ساكنةٍ قبل الهاء في جميع الألفاظ المتقدمة إلا في: ﴿يَرْضَهُ﴾ فالأصلُ وُجُوْدُ أَلِفٍ قبلَ الهاء، فَسَقَطَتْ تلك الياءُ أوِ الأَلِفُ للجَزْمِ وبَقِيَت الحركةُ مختلَسةً على أصْلِ الكَلِمة.

وَوَجْهُ صِلَتِها: أنَّه الأصلُ في الهاء المتَحرِّكُ ما قبلها نحو: ضَرَبْتُهُۥ، ومَرَرْتُ بِهِۦ، ولم يُعتَبَرْ ذلك الساكنُ المحذوفُ قبلها؛ لأنَّ الجازِمَ قد حذَفَهُ فصار كالشَّيءِ المَنْسِيِّ.

وَوَجْهُ إسكانِ القاف وقَصْرِ الهاء في: ﴿وَيَتَّقْهِ﴾ لحفص عن عاصِمٍ: ذُكِرَتْ عِدَّةُ أَوْجُهٍ، وَلَعَلَّ من أوجَهِهَا:

١. أنَّ القافَ أسكَنها تخفيفًا كما تقول العربُ في: فَخِذٍ: فَخْذ، وفي كَبِدٍ: كَبْد، فلمَّا سَكَنَتِ القافُ حُذِفَتْ صِلَةُ الهَاءِ؛ لأنَّ حَفْصًا لا يصِلُ الهاءَ التي قبلها ساكنٌ إلا في قوله سُبحانه وتعالى: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ وبَقِيَتْ كسرةُ الهاءِ أمارةً على عُروض الإسكان في القافِ والأصْلُ كسْرُها، ولولا هذا المعنى لوجبَ ضمُّ الهاء؛ لأنَّ الساكنَ قبلها غيرُ ياءٍ، فهو مثل: ((مِنْهُ)) و((عَنْهُ)).

٢. أنَّهُ أَسْكَنَ القافَ، والهاءُ في قراءتِه ساكنةٌ، فالتقى ساكنانِ، فَكَسَرَ الهاءَ لالتِقَاءِ السَّاكنين.

وَوَجْهُ قراءة ﴿ أَرْجِئْه﴾ بالهمز الساكن بعد الجيم: أنَّهُ أَمرٌ مِنْ أَرْجَأْتُ الأمرَ، أَيْ: أخَّرْتُهُ، وبترك الهمز مِنْ أَرْجَيْتُ الأمْرَ بالياء، أَيْ: أخَّرْتُهُ فهما بمعنىً واحدٍ، لُغتان فصيحتان.

وَوَجْهُ ضَمِّ الهاء: لأنَّهُ الأصلُ، ولم يتقدَّمْها ياءٌ ساكنةٌ ولا كسرةٌ.

وَوَجْهُ الصِّلة بواوٍ لابن كثير: أَنَّهُ عَلَى أصْلِ مذْهَبِهِ في صلةِ هاء الضَّمير الواقعةِ بعدَ ساكنٍ وقبل متحرِّكٍ، **وأَمَّا هشامٌ**: فَصِلتُه هُنا مُوافقةٌ لابن كثير كمُوافقةِ حفصٍ له في صِلَةِ: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ إلا أنَّ الصِّلَةَ في: (أَرْجِئْهُۥ) بواوٍ لأجل الضَمِّ وفي: ﴿فِيهِۦ مُهَانًا﴾ بياءٍ لأجل الكسر.

وَوَجْهُ القصر لأبي عمرو ويعقوب: عَلَى أصْلِ مذْهَبِهِما في عَدَمِ صِلَةِ هاءِ الضَّمير الواقعةِ بعدَ ساكِنٍ .

وَوَجْهُ كسر الهاء لابن ذكوان مع أنَّ قبلَها همز ساكن: ذكر فيه العلماء قولين:

القول الأول: أنَّهُ أَجْرَى الهمزَ في عدم الحَجْز مجرى حروف العِلَّةِ، فلم يُعتَدَّ بالهمزة فاصِلاً بين الهاء وبين كسرة الجيم؛ لأنَّها ساكنةٌ؛ ولأنَّها قابلةٌ لِلْبَدَلِ فكأنَّها وَقَعَتْ بعدَ ياءٍ ساكنةٍ بتقديرِ البَدَلِ.

القول الثاني: أنَّ أصْلَ الهاءِ السكونُ على هذه القراءة وقبلها همزةٌ ساكنةٌ فكُسِرتِ الهاءُ لالتقاء الساكِنين، ولم تُقرأْ له بالصِّلةِ عَلَى أصْلِ مذْهَبِهِ في عَدَمِ صِلَةِ هاءِ الضَّمير الواقعةِ بعدَ ساكِنٍ .

وَوَجْهُ إسكان الهاء لعاصم وحمزة: تخفيفًا، إجراءً لها مجرى الميم من: ((أنتم)).

وَوَجْهُ كسرها مع الصِّلة لورش والكسائي وابن جماز وخلف في اختياره: عَلَى الأصْلِ؛ لأنَّ الهاءَ واقعةٌ بين متحركتين فحقُّها الصلةُ .

وَوَجْهُ الكسر من غير صلةٍ لقالون وابن وردان : على أصلَيْهما في الكلمات المتقدِّمة؛ لأنَّ الأصلَ وُجُودُ ياءٍ ساكنةٍ بعد الجيم، فسَقَطت للجزم وبقيت الحركةُ مختلسةً على أصل الكلمة.

وَوَجْهُ القصر في: ﴿يَدَهُۥ﴾ لرُوَيْسٍ: التنبيهُ على حذف لام الكلمة؛ إذ الحذف يؤنس بالحذف، والمراد بـ(لام الكلمة): أنَّ أصلَها: يَدْوٌ على وزن فعلٌ فحُذِفت الواوُ الَّتي موقِعُها موقعُ اللام، ومعنى الحذف يؤنس الحذف، أي: يناسِبُه.

وَوَجْهُ الصِّلَةِ: وقوعُ الهاءِ بين مُتحرِّكين، فصِلَتُها على الأصْلِ.

وَوَجْهُ القصر في: ﴿تُرْزَقَانِهِۦٓ﴾ لابن وَرْدَان: الاستثْقالُ بطُولِ الكَلِمة، فخُفِّفَ بالقَصْرِ.

وَوَجْهُ الصِّلَةِ: عَلَى الأَصْلِ لِوُقُوعِها بين مُتحرِّكين.

بَابُ المدِّ وَالْقَصْرِ

وَجْهُ اختِصاص الألِفِ والياءِ والواوِ بالمدِّ: اتساعُ مخرجها.

وَوَجْهُ الزيادة في هذه الأحرف إذا جاء بعدَها همزٌ: لأنها خَفِيَّةٌ يضعُفُ الصَّوتُ بها، والهمزُ حرفٌ جَلْدٌ بَعِيْدُ المخْرَجِ، صَعْبُ النُّطْقِ، فإذا جاوَرَ الهمزُ القَوِيُّ هذه الأحرُفَ الضعيفةَ خيف عليها الذَّهاب لزيادة خفائها، فزيد فيها مدٌّ آخرُ على مدِّها الطبيعيِّ لتَتَقَوَّى بذَلِك؛ للاحْتِياطِ في بَيانِها وظُهورِها، وخوفُ ذَهابِها عندَ الإسْرَاعِ بنُطْقِها، وأيضًا مَدُّها يُسَاعِدُ عَلَى النُّطْقِ بالْهَمْزِ بَعْدَها مُحَقَّقاً.

وَوَجْهُ اختِلافِهم في مِقْدارِ المَدِّ: فَعَلَى حَسَبِ مَا تَلَقَّوا عَن شُيُوخِهِم.

وَوَجْهُ اختِلافِهم في المُنفَصِلِ كالآتي:

أمَّا الأخذ فيه بالإشْباعِ والتَّوسُّطِ لمن يقرأ بذلك: فلِمَا تَقَدَّمَ في المتَّصِلِ من كون حروفِ المد خَفِيَّةً، والهمزُ حرفٌ جَلْدٌ بَعِيْدُ المخْرَجِ؛ لذا زيد فيها مدٌّ آخرُ على مدِّها الطبيعيِّ لتَتَقَوَّى بذَلِك؛ لأنَّ المدَّ إنما وَجَبَ عِنْدَ استِقْبالِ الهمْزِ، سواءٌ كانتِ الْهَمزةُ من نفسِ الكَلِمةِ أو من الكَلِمةِ الَّتي تَلِيها إذا الْتَقَيا؛ لأنَّهُ لا فَرْقَ في اللَّفْظِ بينَهُما.

وَأمَّا الأخذ فيه بالقصر: فلأنَّهُم أرادُوا الفَرْقَ بين ما المدَّةُ فيهِ لازِمَةٌ لا تزُوْلُ بحالٍ، وبينَ ما هِيَ فِيْهِ عارِضَةٌ قَدْ تَزُوْلُ في بعْضِ الأحْوَالِ نحو: ﴿بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡكَ﴾ (البقرة:٤) فإنها تزُوْلُ عندَ الوَقْفِ عَلَى: (بِمَآ)، والَّتي لا تزُوْلُ نحو: ﴿دُعَآءٗ وَنِدَآءٗ﴾ (البقرة:١٧١) فجَعَلُوا ذَلِكَ فَرْقًا بينَهُما.

وَوَجْهُ قصر المَدِّ الواقع قبلَ الهمزِ نحو: ((ءَادَمَ)) لجميع القرّاء: لأنَّ المدَّ ليْسَ سابقًا للهَمْزِ.

وَوَجْهُ الإشباع فِيْهِ لورش: قِياسُهُ عَلَى حَرْفِ المدِّ السابقِ للهَمْزِ، وعُمِلَ بهذا القِياس لثُبُوتِ الرِّوايةِ به.

وَوَجْهُ التَّوسُّطِ له فيه: لأنَّهُ لم يَبْلُغْ درجةَ الأوَّلِ وهُوَ حرفُ المدِّ الذي قبلَ الهمزِ، وفيه مدٌّ لِهَمزٍ في الجُمْلَةِ، فلذلِكَ سُلِكَ بِهِ رُتْبَةً بينَ رُتْبَتينِ.

وَوَجْهُ إجرائِه الثَّلاثَةِ الأَوْجُهِ حتَّى في حرف المدِّ الواقع بعدَ همزٍ مغيَّرٍ: لأنَّ التَّغْيِيرَ أمْرٌ عارِضٌ، فكأنَّ الهمزَ موجودٌ.

وَوَجْهُ استثنائِهِ لبعض الألفاظِ من إجراء الثَّلاثَةِ الأَوْجُهِ واقتصارِهِ فيها على القصر ما يأتي:

أمَّا لَفْظُ: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ فَذُكِرَ فيه عِدَّةُ عِلَلٍ منها:

العِلَّةُ الأُوْلَى: أنَّ هذا اللَّفظَ غَلَبَ وُقوْعُهُ بَعْدَ: ﴿يَٰبَنِيٓ﴾ فيَصِيرُ فيه ثلاثُ مدَّاتٍ: الأوَّلُ منفصلٌ، والثاني مدُّ الألِفِ للهَمْزةِ بعدَها، والثَّالثُ مَدُّ الياءِ للهمزةِ قبلَها، فلمَّا كَثُرَ فيهِ المدُّ تُرِكَ المدُّ الثَّالِثُ وهُوَ الياءُ؛ لأنَّ الثِّقَلَ حَصَلَ بِهِ لِذَلِكَ اخْتُصَّ بِالتَّرْكِ.

العِلَّةُ الثَّانِيَةُ: أنَّهُ تُرِكَ المدُّ الزَّائدُ لاسْتِثقالِ مَدَّتَيْنِ في كَلِمَةٍ أَعْجَمِيَّةٍ كثيرةِ الحُرُوفِ، كثيرةِ الدَّوْرِ، مُضافًا إليها — غَالبًا – كلِمَةٌ مَمْدُودةُ الآخِرِ، وَهُوَ لَفْظُ: ﴿يَٰبَنِيٓ﴾، والجزء الأخير من هذه العِلَّة شَبِيهٌ بالعلة الأُولى.

العِلَّةُ الثَّالِثَةُ: أنَّهُ لما كانتِ الهمزةُ فِيْهِ محذوفةٌ رَسْمًا تُرِكَ زيادَةُ المدِّ تَنبيهًا عَلَى ذلِك، وهذِهِ هيَ العِلَّةُ الصَّحيحةُ في استثناءِ هذِهِ الكَلِمَةِ كما يقولُ الإمامُ ابنُ الجَزَرِيِّ – رحمه الله تعالى –، والله أعلم.

وأمَّا إذا سبقَ الهمزَ ساكِنٌ صحيحٌ نحو: ﴿قُرْءَانٌ﴾ فوَجْهُ اسْتِثْنَاءِ المدِّ بعده من الثلاثة الأوجه: ما تقدَّم في العِلَّةِ الثالثة لاستثناء لَفْظُ: ﴿إِسْرَٰٓءِيلَ﴾ على أوْجَهِ الأَقْوَال، وهيَ أنَّهُ لما كانتِ الهمزةُ فِيْهِ محذوفةٌ رَسْمًا تُرِكَ زيادَةُ المدِّ تنبيهاً عَلَى ذلِك.

وأمَّا إذا كان الهمزُ الذي قبل حرف المدِّ همزَ وَصْلٍ نحو: ﴿ ائْتِ ﴾ فوَجْهُ اسْتِثْنَائِهِ: كونُ همزةِ الوصْلِ عارِضَةً، والابتداءُ بها عارضٌ فلم يعتدَّ بالعارض.

وأمَّا لفظ: ﴿يُؤَاخِذُ﴾ كيفما جاء، فوَجْهُ اسْتِثْنَائِهِ: أنَّهُ لَيْسَ مِمَّا وَقعَ فيه حَرْفُ المدِّ بعد الهمز الْبَتَّةَ؛ لأنَّهُ من يُوَاخِذُ بالوَاوِ، أو لأنَّ البدَلَ لازمٌ لهذا اللَّفظِ فَصارَ كَأَنَّ الوَاوَ أصْلٌ، وكأَنَّهُ لا يُوْجَدُ همزٌ في هَذِهِ الكَلِمَةِ لا ثابتٌ ولا مُغيَّرٌ.

وأمَّا مَدُّ العِوَض نحو: ((دُعَاءً))، فوَجْهُ اسْتِثْنَائِهِ: أنَّ هَذِهِ الألفَ التي بعد الهمزة غيرُ لازمةٍ، فكان ثُبُوْتُها عارِضاً.

وأمَّا لَفْظُ: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ الاستفهاميَّة بيونس، فوَجْهُ اسْتِثْنَائِهِ _على مذهب الأخذ فيه بالاستثناء_:

اسْتِثْقالُ مَدَّتين في كلمةٍ واحِدةٍ، ولا نظيرَ لذَلِك، فَتُرِكَ المدُّ بعدَ الثانية المغيَّرة بالنَّقل، وأمَّا من لم يستثنه فجريًا على قاعدته في ترك الاعتداء بالحركة، والمدُّ لأجل الهمزة المنْوِيَّةِ، وليس في اللفظ إلا مدتان وهمزة، وذلك موجودٌ في ﴿النَّبِيِّـۧنَ﴾ ونحوِهِ فكَذَا لفظ: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾.

وأمَّا لَفْظُ (ٱلْأُولَىٰ) مِنْ: ﴿عَادًا ٱلْأُولَىٰ﴾ بالنجم فوَجْهُ اسْتِثْنَائِهَا – على مذهب الأخذ فيها بالاستثناء –: أنَّ الحَرَكَةَ المنقُوْلَةَ إلى اللامِ مُعْتَدٌّ بها، يَدُلُّ على ذلك إدغامُ التَّنوينِ في اللام؛ إذ لو لم يُعتدَّ بها لم يُدغَمْ في اللام، بل لكان كُسِر لالْتِقاء السَّاكنين، وإذا كان مُعتَدًّا بها فكأنْ لا همزةَ مَنْوِيَّةَ، وإذا لم تكن همزةٌ فلا مدَّ لفَقْدِ سَبَبِهِ، ومن رأى فيه المد ولم يستثنه قال: لأنَّ أصْلَ ورشٍ عَدَمُ الاعتداد بالحركة المنقولة، فكأنَّ الهمزةَ موجُودةٌ، واعتذر عن الإدغام بأنَّه عامَل بالإدغام اللفظَ لِما قَصَدَ مِنَ التَّخفيف؛ إذ لو لم يُعامِلْهُ كذلك لكُسِرَ التَّنوين.

وَوَجْهُ مَدِّ اللازم: أنَّ جميعَ الكلامِ لا يُلْفَظُ فيه بساكنٍ إلا بحركةٍ قبلَه، فلما وقع بعد حروف المد واللين الساكن اللازم سكونه، – وحروف المد واللين ساكنةٌ أيضاً – اجتُلِبتْ مدَّةٌ تقومُ مَقام الحَرَكَةِ يُتوصَّل بها إلى التَّلفُّظِ به.

وَوَجْهُ إجراءِ الوَجهين في حرف العين فكالآتي: أمَّا الإشباعُ فيه: فلِما تقدَّم في نظائِره، **وأمَّا التَّوَسُّطُ:** فنَظَرًا لفَتْحِ ما قَبْلَ الياء، مع مراعاة الجَمْعِ بين السَّاكنين، لذَلِك أُعطِيَ رُتْبَةً مُتَوَسِّطَةً.

وَوَجْهُ إجراءِ الثلاث مراتب في العارض للسكون فكالآتي: أمَّا قصْرُه: فلأنَّ السُّكونَ عارضٌ فلا يُعتَدُّ به؛ ولأنَّ الجَمْعَ بين السَّاكنين مما يختَصُّ بالوَقف نحو: ﴿**الْقَدْرِ**﴾ و﴿**وَالْفَجْرِ**﴾.

وأمَّا توسُّطُهُ: فلأنَّهُ لم يَبْلُغْ مَبْلَغَ ما جاوَرَ السَّاكنَ الأصليَّ، ولا مَبْلَغَ ما جاوَرَ الحركَةَ، فأُعطِيَ حُكْمًا بين حُكمين.

وأمَّا إشباعُهُ: فلاجتماع الساكنين، اعتِدَادًا بالسُّكون العارِض.

وَوَجْهُ الإشباعِ لورش في اللِّينِ الواقِعِ قَبْلَ هَمْزٍ في نَفْسِ الكَلِمَةِ: تنزيلهُما منزلةَ حرفِ المدِّ.

وَوَجْهُ التوسُّط له فيْهِ: للفرق بين ما كان حركةُ ما قبلَه مِن جِنْسِهِ وبين ما كان حَرَكتُه من غير جِنْسِهِ تمييزًا لما فيه المجانسة على غيرِهِ.

وَوَجْهُ قصرِهِ لواو ((سَوْءَاتٍ)): فنَظَرًا إلى أنها على وَزْنِ (فَعَلاتٍ) بفتح العين، فالواوُ فيها وإن كانت ساكنةً لفظًا فهِيَ مفتوحةٌ حُكمًا، فمن قَصَرَ نَظَرَ إلى الأصل في الواو.

وَوَجْهُ التوسُّط له فيْها: نَظَرًا إلى سُكُون الوَاو لفظًا فأجراها على القاعدة.

وَوَجْهُ اسْتِثْنَائِهِ لواو ﴿مَوْئِلًا﴾ و﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ – الواو الأولى منها – وإجرائه للقصر فقط فيهما: لأنَّ واوَهما وإن كانت ساكنةً لفظًا فهِيَ محرَّكةٌ تقديراً، ألا ترى أنَّ ﴿مَوْئِلًا﴾ مِن وَأَلَ، يَئِلُ، أيْ: رَجَعَ، وأنَّ ﴿الْمَوْءُودَةُ﴾ مِن وَأَدَهُ، يَئِدُهُ، فلمَّا دَخَلَتْ عليهِما الميمُ عَرَضَ سُكونُهما.

وَوَجْهُ قصر جميع هذا القسم وإسقاط المد منه لباقي القرّاء في حالة الوصل: أنَّهما جَارِيانِ مُجْرَى الحُروفِ الصَّحيحةِ ولِذَلِكَ أجْرَتْهُما العَرَبُ مُجْرَاهما في إدغامِهما في مِثْلِهِمَا نحو: ﴿عَصَواْ وَّكَانُواْ﴾ (المائدة :٧٨)، وَاخْشَي يَّا هِنْدُ؛ فلذَلِكَ ضَعُفَ دَاعِي المدِّ فَلَمْ يَمُدُّوها.

وَوَجْهُ إجراء الثلاثة الأوجه لهم في الوقف إذا كان الهمز متطرفًا: معامَلتُها مُعامَلةَ حُرُوْفِ الْمَدِّ العارضةِ للسُّكُوْن وقد تقدَّمَ تَوْجِيْهُها.

بَابُ الهمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَةٍ

أولاً: إذا كانت الهمزة الثانية مفتوحة:

وَجْهُ تَسْهيل الهمزة الثانية المفتوحة لأصحاب التسهيل: أنَّ الهمزةَ حَرْفٌ جَلْدٌ، في النُّطْقِ بِهِ مَشَقَّةٌ لِبُعْدِ مخرجِهِ، فتُوُصِّلَ إلى خِفَّةِ النُّطْقِ بِهِ بالتَّسْهِيل، وممَّا يزيدُ في صعوبَتِه اجتماعُه مع همزٍ آخرَ.

وَوَجْهُ إبدال الهمزة الثانية المفتوحة ألفًا مدِّيةً لورش في أحد وجهيه: المبالَغَةُ في التَّخفيف؛ إذ في التَّسْهيل قِسْطٌ مِنَ الهمز.

وَوَجْهُ التَّحقيق لباقي القرَّاء: أنَّ الهمزةَ حَرْفٌ مِن حُرُوفِ الحَلْقِ، فكما اجتَمَعَ المِثْلُ مَعَ مِثْلِه في سائِرِ حُرُوفِ الحَلْقِ فكذَلِك حُكْمُ الهمزة.

وَوَجْهُ إدخال الألف بينهما لقالون ومن معه: إرادةُ الفصل بين الهمزتين لِثِقَلِ اجتماعِهما؛ ولأنَّ الأُولى ليست من بُنية الكلمة، ففُصِل بينهما إيذانًا بذلك، ليَبعُدَ المِثْلُ عن المِثْلِ ويزولَ الاجتِماعُ فيَخِفَّ اللَّفْظُ.

وَوَجْهُ عَدَمِ الإدخال لباقي القرَّاء: أنَّه الأصْلُ.

وَوَجْهُ مُخالَفَةِ البعْضِ قواعدَهم في بعض المواضع بالتسهيل مع أنَّ قاعدتَهم التحقيق: الجَمْعُ بين اللُّغتينِ.

وَوَجْهُ قِرَاءَةِ ابنِ عامر ومن مَّعه: ﴿أَأَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ بهمزتين: التَّوبيخ بلَفْظِ الاستفهام، **والمعنى – والله أعلم –:** ﴿أَأَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ وتلتمسون الفَرَجَ ؟، هذا غيرُ كائنٍ، والوَجْهُ في إثْباتِ الاستفهامِ أَنَّهُ يُرَادُ به التقريرُ.

وَوَجْهُ قِرَاءَةِ الباقين: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾ بهمزةٍ وَاحِدةٍ: عَلَى لَفْظِ الخَبَرِ، **المعنى:** ويوم يُعْرَضُ الذِيْنَ كَفَرُوْا عَلَى النَّارِ، يقالُ لهم: ﴿أَذْهَبْتُمْ طَيِّبَٰتِكُمْ﴾.

وَوَجْهُ قِرَاءَةِ حمزةَ ومَن مَّعَهُ: ﴿أَأَن كَانَ ذَا مَالٍ﴾ بالهمزتين: عَلَى الاستِفْهامِ، وهُوَ استِفهامُ إنكارٍ، **أَيْ:** لِأَنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِيْنَ تُطِيْعُهُ، أوْ أنَّهُ تَوْبيخٌ لَهُ، **والمعنى:** أَلِإنْ كَانَ ذَا مَالٍ وَبَنِيْنَ إذَا تُلِيَتْ عَلَيْهِ آيَاتُنَا قَالَ أَسَاطِيْرُ الأَوَّلِيْنَ ؟، **أَيْ:** جَعَلَ مُجازاةَ النِّعمَةِ التي خَوَّلَها الله مِنَ المال والبنينَ الكُفْرَ بآياتِنا.

وَوَجْهُ قِرَاءَةِ الباقين: ﴿أَن كَانَ﴾ بهمزةٍ وَاحِدَةٍ: أَنَّهُ عَلَى الخَبَرِ؛ لأنَّه لا يَبْعُدُ أن يكونَ التَّوبِيخُ بلفْظِ الخَبَرِ، **والمعنى:** لأَجْلِ كونهِ ذَا مَالٍ وَبَنِيْنَ يُكَذِّبُ بآياتِنا.

وَوَجْهُ قِرَاءَةِ ابنِ كثيرٍ : ﴿أَأَن يُؤْتَىٰٓ﴾ بهمزتين: عَلَى الاستِفْهامِ في اللَّفظِ، وهُوَ تقريرٌ وتَوْبيخٌ، أوْ أنَّ الاستفهام عَلَى وَجْهِ الإنكارِ، والخِطابُ يُحتَمَلُ أن يكونَ من أحبار اليهود لعامَّتهم كما في أوَّلِ الآيَةِ، ويُحتَمَلُ أن يكُونَ أمرًا منهُ تعالى لنبيِّهِ عَلَيْهِ الصَّلاةُ والسَّلامُ أن يُخاطِبَ به الأحْبَارَ.

وَوَجْهُ قِرَاءَةِ الباقين: ﴿أَن يُؤْتَىٰٓ﴾ بهمزةٍ وَاحِدةٍ: عَلَى الخَبَرِ، **والمعنى:** لا تصدقوا إلا لمن تَبِعَ دينكم أن يؤتى أحد مثل ما أوتيتم، وقوله: ﴿قُلْ إِنَّ ٱلْهُدَىٰ هُدَى ٱللَّهِ﴾، اعتراض بين المفعول وفعله، **والتقدير:** لا تصدقوا أن يؤتى أحدٌ مثلَ ما أُوتيتُم إلا لمن تَبِعَ دينَكم.

وَوَجْهُ قِرَاءَةِ نافع ومن معه: ﴿ءَءَامَنتُم﴾ في مواضعها الثلاثة بهمزتين: عَلَى الاستِفْهامِ إنكارًا وتَوْبيخًا للسَّحَرَةِ، **أَيْ:** أَجَعَلْتُم لَهُ الَّذِي أَرَادَ.

وَوَجْهُ قِرَاءَةِ الباقين: ﴿ءَامَنتُم﴾ بهمزةٍ وَاحِدةٍ: عَلَى لَفْظِ الخَبَرِ بِغَيرِ اسْتِفهامٍ، أَيْ صَدَّقْتُم بِهِ.

وَوَجْهُ قِرَاءَةِ قنبل: ﴿قَالَ فِرْعَوْنُ ءَامَنتُم﴾ و﴿وَإِلَيْهِ ٱلنُّشُورُ * ءَأَمِنتُم﴾ بإبدال الهمزة الأولى واوًا: أنَّه قَلَبَ همزةَ الاستفهامِ واوًا لانضِمام ما قبلَها، وَهُوَ عَلَى قاعدتِهِ في تسهيلِ الهمزةِ الثَّانيَةِ.

وَوَجْهُ إبدال همزة الوصل ألفًا مدِّيةً مع الإشباع، أو تسهيلها بين بين في نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ لجميع القرَّاء: أنَّ هَذِهِ الأَلْفَاظَ مَبْدُوْءَةٌ بهمزةِ وَصْلٍ مَفْتوحةٍ، فَدَخلَتْ عَلَيْها همزةُ الاستِفْهامِ، فَلَوْ سَقَطَتْ هَمْزةُ الوَصْلِ لالْتَبَسَ الاسْتِفْهَامُ بِالخَبَرِ، فسُلِكَتْ طَرِيْقَةٌ جَامِعَةٌ بين المصْلَحَتين: المحافظةِ على بقاء المعنى، وتخفيفِ اللَّفْظِ بالإبدَالِ أَلِفًا، أو بالتسهيل بين بين،

والإبدالُ أَوْلَى من التَّسهيل؛ لأنَّ فيه التخفيفَ المحضَ؛ إذْ لم يبقَ للهمزةِ أَثَرٌ في اللَّفظ، والناطقُ به تحصلُ له راحةٌ بما يحصُلُ من المدِّ الذي يتَمكَّنُ به منَ النُّطقِ بخلاف التَّسهيل فإنَّه بِزِنَةِ التَّحقيق، وجَوَازُ التَّسهيل – أيضًا –؛ لأنَّ فيه تَنبيهًا ودَلالةً عَلَى الأَصْلِ المبْدَلِ مِنْهُ.

وَوَجْهُ استثناء نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾ وكذلك: ﴿ءَامَنتُم﴾ في مواضعها الثلاثة، و﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾ من الإدخال لأصحابه:

أمَّا نحو: ﴿ءَآلْـَٰٔنَ﴾: فلأنَّ فيها همزةَ الوصْلِ، وهمزةُ الوَصْلِ ضعيفةٌ، فهي في حُكم الذاهبة فلم يحتجْ إلى فاصلٍ بينها وبين همزة الاستفهام بخلاف همزةِ القطع فإنها قويَّةٌ ثابتةٌ لفظًا وحُكْمًا فاحتاجَتْ للفصْلِ بالمدِّ.

وأمَّا ﴿ءَامَنتُم﴾ و﴿ءَأَٰلِهَتُنَا﴾: فلم يُمَدَّ، قالوا: لئلا يجتمعَ أربعُ ألفاتٍ، وقيل: لئلا يجتمِعَ في كلمةٍ واحدةٍ مَدَّتان بينهُما همزةٌ مُسَهَّلةٌ، ولا يجوز لورشٍ في هذين اللَّفظَين إلا التَّسهيلُ بين بين، وأمَّا وَجْهُ الإبدالِ ألفًا، والَّذِي ذَكَرَهُ الشَّاطبيُّ – رحمه الله– بقولِه: (وَقُلْ أَلِفًا عَنْ أَهْلِ مِصْرَ تَبَدَّلَتْ لِوَرْشٍ) فيَمتنِعُ هُنا لِمَا يؤدِّي إليهِ مِن التِباسِ الاسْتِفهامِ بِالخَبَرِ.

ثانياً: إذا كانت الهمزة الثانية مكسورة:

توجيه التسهيل والتحقيق والإدخال وعدمه هنا ما تقدم في المفتوحة، إلا أنَّ وَجْهَ عدم الإدخال في: ﴿أَئِمَّةَ﴾ لغير هشام بخلاف عنه: لأنَّ الأُولى من بُنيةِ الكلمة؛ ولأنَّ الهمزةَ الثَّانيةَ حَرَكتُها عارضةٌ، فلم يتحكَّمْ ثِقَلُها إذ أصلُها السُّكونُ؛ وذلك أنَّ ﴿أَئِمَّةَ﴾ جمعُ إمامٍ، وأصلهُ: أَئْمِمَة على وَزْنِ مِثَالٍ وأَمْثِلَة، ثم نُقلِت حركةُ الميم إلى الهمزةِ فانكسَرت وأُدغِمَ الميمُ في الميمِ.

ثالثاً: إذا كانت الهمزة الثانية مضمومة:

وتوجيه التسهيل والتحقيق والإدخال وعدمه هنا: ما تقدم أيضاً في المفتوحة.

بَابُ الهمْزَتَيْنِ مِنْ كَلِمَتَيْنِ

وهما قسمان: مُتَّفقتان في الحركة، ومختلفتان فيها:

القسم الأول: المتفقتان في الحركةِ، وهما ثلاثةُ أنواع: **الأول**: مُتَّفِقَتانِ في الفتح نحو: ﴿جَآءَ أَمْرُنَا﴾ (هود:٤٠ وغيرها)، **الثاني**: مُتَّفِقَتانِ في الكسْرِ نحو: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ إِنَّ﴾ (سبأ: ٩)، **الثالث**: مُتَّفِقَتانِ في الضَّم وذلك في: ﴿أَوْلِيَآءُ أُوْلَٰٓئِكَ﴾ (الأحقاف:٣٢).

وَجْهُ إسقاط الهمزة الأولى لأبي عمرو في الأنواع الثلاثة من الهمزتين المتفقتين من كلمتين: لأنَّ مذهبَه في المثلين الإدغامُ، ولم يُمكِنْ هنا لثِقَلِ الهمزِ غيرَ مُدْغَمٍ، فكيفَ بِهِ مُشَدَّدًا مُدْغَمًا؟ فعَدَل إلى الإسقاطِ واكتفى بالثَّانيةِ دَليلاً على الأُولى لاتِّفاقِهما في الحَرَكَةِ؛ ويُعَلَّلُ الإسقاطُ ــأيضًاــ بطَلَبِ التَّخفيف.

وَوَجْهُ المخالفةِ بين النوع الأول والنوعين الآخرين لقالون والبزي: الجمعُ بين اللُّغتين، واتِّباعُ الأَثَر.

وَوَجْهُ الإبدالِ مع الإدغام لهما في: ﴿بِالسُّوٓءِ إِلَّا﴾: أنَّ اللُّغةَ في تسهيل مثلِ ذلك – إضافةً إلى التَّسهيل بين بين – أحدُ أمرين: إمَّا النقلُ وهو قياسُها، ولم يُقْرَأْ به لهما، أوْ قَلْبُ الهمزةِ واوًا وإدغامُها.

وَوَجْهُ جواز المدِّ والقصر في حرف المدِّ الواقع قبل همزة ساقطة أو مسهلة: أمَّا وَجْهُ المدِّ: فنَظَرًا إلى الأصل، وأنَّ التغييرَ عارضٌ، والعارضُ غيرُ مُعْتَدٍّ به، **وأمَّا وَجْهُ** القصر: فلأنَّ الهمزَ قد زالَ فليزُلْ ما ترتَّب عليه، **والمدُّ أَولى** في حالةِ التَّسهيل لبقاءِ أَثَرِ الهمزِ، **والقصرُ أَولى** في حالةِ الإسقاطِ لعَدَمِ بقاءِ أَثَرِ الهمزِ.

وَوَجْهُ تَسْهِيلِ الهمزةِ الثانية لوَرْشٍ ومن معهُ: لأنَّه بها حَصَل الثِّقَلُ وسُهِّلَت بين بين؛ لأنَّهُ هُو الأَصْلُ فِي تَغْيِيْرِ الهَمَزَاتِ.

وَوَجْهُ الإبدالِ حرفَ مدٍّ لورش وقنبل: المبالَغَةُ في التَّخْفيف؛ ولأنَّ التسهيلَ بين بين عَسِرٌ وقَلَّ من يُتقِنُه فكان العُدولُ إلى البدَلِ المحْضِ أسهلُ. وفي حالة الإبدال حرفَ مدٍّ يُمَدُّ بمقدار حركتين إن وَقَعَ بعدَه محرَّكٌ؛ لأنه يعتبر مدًّا طبيعيًّا، وبمقدار ست حركات إن وقع بعده ساكنٌ لأنه يُعتَبرُ من قبيل المد اللازم الكلمي.

وَوَجْهُ إبدالِ الهمزة الثانية ياءً مكسورةً خفيفة الكسر لورشٍ في: ﴿هَـٰٓؤُلَآءِ إِن﴾ و﴿ٱلْبِغَآءِ إِنْ﴾: لانكِسَار ما قبلَها، وأبقاها مكسُورةً على ما كانتْ عليه، وأخفَى حركتَها مُبالغَةً في التَّخفيفِ.

وَوَجْهُ تحقيق الهمزتين لباقي القراء: على الأصْلِ.

القسم الثاني: الهمزتان المختلفتان في الحركة، وهما خمسة أنواع:

الأول: الأُولى مَفْتُوحةٌ والثَّانِيَةُ مَكْسُورَةٌ نحو: ﴿تَفِيٓءَ إِلَىٰٓ﴾ (الحجرات:٩).

الثاني: الأُولى مَفْتُوحةٌ والثانيةُ مَضْمُومةٌ نحو: ﴿كُلَّ مَا جَآءَ أُمَّةً﴾ (المؤمنون:٤٤).

الثالث: الأُوْلى مَضْمُومةٌ والثَّانِيَةُ مَفْتُوحةٌ نحو: ﴿ أَن لَّوْ نَشَآءُ أَصَبْنَـٰهُم﴾ (الأعراف:١٠٠).

الرابع: الأُوْلى مَكْسُورةٌ والثَّانِيَةُ مَفْتُوحةٌ نحو: ﴿مِّنَ ٱلسَّمَآءِ أَوِ ٱئْتِنَا﴾ (الأنفال:٣٢).

الخامس: الأُولى مَضْمُومةٌ والثَّانِيَةُ مَكْسُورَةٌ نحو: ﴿يَشَآءُ إِلَىٰ﴾ (البقرة:١٤٢ وغيرها).

وَجْهُ تَسْهِيلِ الهمزة الثانية بينها وبين الياء في النوع الأول وبينها وبين الواو في النوع الثاني لنافع ومن معه: أنَّ أصلَ تخفِيْفِ الهمزةِ أن يكونَ كذلك، وإنما يُنتَقلُ عنه إلى غيره إذا تَعَذَّرَ، ولم يتعذَّرْ في النَّوعين الأَوَّلَيْنِ فقُرِئَ به.

وَوَجْهُ الإبدالِ واوًا في النَّوعِ الثالث، والإبدال ياءً في النَّوع الرابع لهم: لأنَّ الهمزةَ مفتوحةٌ وقبلها مضمومةٌ أو مكسورةٌ؛ فلو سُهِّلت بينَ بينَ لقرُبَتْ مِنَ الألِفِ، والألِفُ لا يكونُ ما قبلَها إلا مفتوحًا، ولا يصحُّ وُقُوعُها بعدَ ضمَّةٍ أو كسْرَةٍ، فلمَّا تَعَذَّرَ التسهيلُ أُبدِلَتْ كلُّ واحدةٍ منهُما حرفًا من جِنْسِ حرَكَةِ ما قبلَها فصارَت بعد الضَّمَّةِ وَاوًا وبعْدَ الكسْرةِ ياءً.

وَوَجْهُ التَّسْهِيلِ بينها وبين الياء أو الإبدالِ واوًا في النَّوعِ الخامس: فالتسهيل بين الهمزة والياء هو القياس؛ لأنَّ الياءَ أُمُّ الكسرةِ وحركتُها الكسرةُ فكان الأقيَسُ بها التَّسهيلُ بينها وبين الياء ولا يتعذَّرُ ذلك؛ **والإبدال واوًا**: لأنَّ الضمَّ لَمَّا كان أثقلَ من الكسْرَةِ، والحاكمُ على التَّسهيل هو الأثقلُ، كان تَدْبِيْرُها بحركةِ ما قبلها ـلأنها الأثقَلُـ أولى من تَدبِيْرِها بحركةِ نفسها.

وَوَجْهُ التحقيق لباقي القراء في الأنواع الخمسة: أنه الأصْلُ.

بَابُ الهمْزِ المـفْرَد

تخصيصُ ورشٍ الهمزةَ الساكنةَ الواقعةَ فاءً مِن الفعل لثَلاثَةِ أَوْجُهٍ:

الوجه الأوَّل: أنَّ قاعدتَه تخفيفُ الهمزةِ المبتدَأةِ بنقْلِ حركتِها إلى السَّاكن قبلَها، فأَجْرَى السَّاكنةَ المبتَدَأَةَ مُجرى المتحركةِ في التَّغيير، وهِيَ هُنا في حُكْمِ المبتدَأةِ؛ لأنها في مكانِ ما يُبْتَدَأُ به؛ لكونِه أَوَّلَ الكلِمَةِ.

الوجه الثَّاني: أنَّه لما أبدلَها في نحو: (ءَأْمَنَ وَءَأْتَى) وجُوبًا لوُقُوعِها بعد مثلها، أبدَلها فيما لم تلْقَ طردًا للباب.

الوجه الثَّالث: أنَّ الفاءَ حقُّها أن تكون أَوَّلَ الكلام محقَّقَةً، فلمَّا اتَّصَلَ بِهَذِهِ الهمزةِ أحَدُ الزَّوائد ثَقُلَت بذلك فناسَبَها التَّخفيفُ فَخُفِّفَت بالإبْدال.

وَوَجْهُ استثنائه لجملة الإِيْوَاءِ مِنَ الإبدالِ: أنَّ الإبدالَ في: ﴿ وَتُئْوِيٓ وتُئْوِيهِ ﴾ أثقلُ من الهمز؛ لِمَا يؤدِّي إليه من واوٍ ساكنةٍ قبلَها ضمةٌ وبعدَها واوٌ مكسُورةٌ، ثُمَّ أَجْرَى البابَ مُجْرَىً واحداً فاستَثْنَى كلَّ ما جاءَ مِنْ هذا اللَّفظِ مِنَ الإبدالِ، وَعَلَّلَ بعضُهم أنَّ: ﴿ٱلْمَأْوَىٰ ، وَمَأْوَىٰهُمُ ، وَمَأْوَىٰكُمُ ، وَمَأْوَىٰهُ ﴾ لو أُبدِلتْ الهمزةُ منها لاجتَمَع ثلاثةُ أحرُفٍ من حروف العِلَّةِ، فاستُثْنِيَتْ مِنَ الإبدالِ.

وَوَجْهُ إبدال الهمزة المفتوحة بعد ضَمٍّ الواقعةِ فاءً من الفعل واوًا لورش ولأبي جعفرٍ: على قَصْدِ تخفيفِها؛ لكوْنِها في حُكْمِ المبتدَأةِ؛ وخَصَّ هذا الحُكْمُ المفتوحةَ بعدَ ضَمٍّ لأنَّه لا يُناسِبُ غيرَها، فلا يَأْتِي الإبدالُ في المفتوحةِ بعدَ فتحٍ وغيرِها مِنَ الصُّوَرِ.

وَوَجْهُ استثناءِ لفظِ: ﴿ يُؤَيِّدُ ﴾ لابن وَرْدَان مِنَ الإبدالِ: فَكأنَّهُ راعَى فيه وقوعَ الياءِ المشَدَّدَةِ بعدَ الواو المبدلةِ فيجتَمِع فيه ثلاثُ أحرُفٍ من حرُوف العِلَّةِ.

وَوَجْهُ إبدال كلِّ همزةٍ ساكنةٍ حرفَ مَدٍّ للسُّوسِي وأبي جعفرٍ: أنَّ الهمزةَ السَّاكنةَ أثقلُ من المتحرِّكةِ لانحباسِ النَّفَسِ وفُقْدانِ ما يُعِيْنُ على إخراجِها وهُوَ الحَرَكَةُ، فَخُفِّفَتْ بالإبدال.

وَوَجْهُ استثناءِ ما كان سكونه للجزم والأمر للسوسي مِنَ الإبدالِ: أنَّ السُّكونَ عارضٌ؛ لأنَّ الأصلَ الحركةُ، ولَمَّا اعتَبَرَ الأصْلَ فكأَنَّ الحركةَ موجودةٌ، ولو كانتْ موجودةً لحقَّقَها فكذَلِك باعتِبَارِ وُجُوْدِهَا؛ وأيضًا هذِهِ الهمزةُ قد طرَأَ عليها تغييرٌ، وهُوَ تَسْكِيْنُها بالجازم، فلَوْ أُبدِلتْ لطَرَأَ عليْهَا تَغْيِيْرٌ آخَرُ؛ ولِذَلِكَ اجتُنِبَ.

وَوَجْهُ استثناءِ: ﴿ وَتُئْوِيٓ وتُئْوِيهِ ﴾ له: فلأنَّ الهمزَ أخَفُّ من الإبدال؛ فإنَّه لو أبدَلَ لاجتَمَع وَاوَان، وذَلِكَ أثقَلُ في اللَّفْظِ مِنْ إِبْقَاءِ الهَمْزِ مُحقَّقاً.

وَوَجْهُ استثناءِ: ﴿ وَرِءْيًا ﴾ له مِنَ الإبدالِ: فَلِمَا يؤدِّي إليهِ الإبدَالُ من التباسِ المعْنَى، ولاشتِبَاهِهِ بِالرِّيِّ، وهُوَ الامتِلاءِ بالماء، فكان بقاؤُه على أصْلِهِ مِنَ الهمْزِ أَوْلَى لِوُضُوحِ المعنَى وبيانِه؛ إذ أنَّ قراءتَه بالهمز معناه: حُسْنُ البَشْرَةِ والنَّضارة، وما يظهر على الإنسان من حُسن المنظر.

وَوَجْهُ استثناءِ: ﴿ مُّؤْصَدَةٌ ﴾ له مِنَ الإبدالِ: فلأَنَّ أصْلَها عندَهُ: ((آصَدتُّ)) أي: أَطْبَقْتُ، فلَهُ أصْلٌ في الهمزِ؛ فلو أُبْدِلتْ لتُوُهِّمَ أنَّهُ قَرَأَ بلُغَةِ: ((أَوْصَدْتُ)) وليس هو عنده كذلك، **وليُتَنبَّه** أنَّ الأصلَ الروايةُ والتَّلقِّي، وإنما جِيءَ بهذه التَّعليلاتِ تَوْضِيحًا لِمَا قُرِئَ، وإلا فإنَّ القراءةَ سابقةٌ للتَّعليلِ، وهو تابعٌ لها، والله أعلم.

وَوَجْهُ استثناءِ: ﴿ بَارِئِكُمْ ﴾ له مِنَ الإبدالِ: أنَّ أصْلَ همزتِه الحركةُ، وإنما سُكِّنت للتَّخفيف، فكُرِهَ تغيِيْرُها مرَّةً أُخرى إلى البدلِ، فحُقِّقَتْ كَمَا حُقِّقَ المجزومُ والمبْنِيُّ لذلِك.

وَوَجْهُ استثناءِ: ﴿ أَنۢبِئْهُم ﴾ و﴿ وَنَبِّئْهُمْ ﴾ لأبي جعفر من الإبدال: ليَجْمعَ بينَ الأمْرَينِ. أي: الإبدال في مواضع، والهمز في مواضع أخرى.، وليُعْلِمَ أنهما جائزانِ. وهذا التَّوْجيهُ يشملُ كلَّ من له الهمز في مواضع، والإبدال في مواضع أخرى.

وَوَجْهُ الإدغامِ له في: ﴿ وَرِءْيًا ﴾ وألفاظِ: ﴿ رُؤْيَا ﴾:

أما ﴿ وَرِءْيًا ﴾ فوَجْهُ الإدغام له فيها: أنَّ الهمزةَ خُفِّفتْ بالإبدالِ ياءً، ثم أُدغِمَتْ في الياء الَّتي تليها، أو أنَّ الكلمةَ مأخوذةٌ من الرِّيِّ وهو الامتِلاءُ، أي منظرهم مرتوٍ من النِّعمة.

وأما ألفاظ: ﴿ رُؤْيَا ﴾: فَإنَّ الهمزةَ تُبدَلُ واواً لسكونِها وانضمامِ ما قبلَها، ثُمَّ تنقلِبُ إلى ياءٍ وتُدغَمُ في الياء الَّتي تليها.

وَوَجْهُ تَحقيق باقي القراء للهمز في كل ما ذُكر: أنهم أتَوْا بالهمزة على أصلها.

بَابُ نَقْلِ حَرَكَةِ الهمْزَةِ إِلَى السَّاكِنِ قَبْلَهَا

وَجْهُ نقل ورش حركة الهمزة إلى الساكن قلبها إذا توفرت الشروط: لأنَّ الهمزَ ثَقِيْلُ اللَّفْظِ، بَعِيْدَ المخْرَجِ، فحيثُ وُجِدَ سَبِيلٌ إلى تخفيفه فُعِلَ، وقد أمكن ذلك بالنقل.

وَوَجْهُ تخصيصه النقل بالثلاثة الشروط: **أمَّا اشتِرَاطُ سُكُونِ المنقُولِ إليه**: فلأنَّ المحرَّكَ لا يَقْبَلُ الحركَةَ، **وَأمَّا اشتِرَاطُ أن يكونَ السُّكونُ في آخِرِ كَلِمةٍ والهمزُ في بِدَايَةِ الَّتي تَلِيها**: فلِمُلاحظةِ أصْلِهِ في فاءِ الفِعْلِ في بابِ الهمزِ المفْرَدِ، فكَذَلِكَ لا يَنقُلُ هُنا إلا الهمْزَ المبْتَدَأَ بِهِ، **وَأمَّا اشتِرَاطُ أن لا يكونَ المنقُوْلُ إليهِ حَرْفَ مَدٍّ**: فَلِتَعَذُّرِ تَحْرِيْكِ الألِفِ، ولأنَّ النَّقْلَ يُؤَدِّي إلى زَوَالِ حرفِ المدِّ في الوَاوِ والياءِ.

وَوَجْهُ الخلاف له في: ﴿ كِتَٰبِيَهْ * إِنِّي ﴾: **فعَدَمُ النَّقْلِ**: لكونِها هاءَ سَكْتٍ، فيَنْوِي بها الوَقْفَ وانقِطاعَ الهمزةِ عنها، **والنَّقْلُ**: طَرْدًا لِلْبَابِ.

وَوَجْهُ نقلِهِ في: ﴿ رِدْءًا ﴾ مع فُقْدانها لأحدِ شُرُوْطِ النَّقْلِ: فلأنَّ النُّطْقَ بهمزةٍ بعدَ سَاكِنٍ صحيحٍ عسيرٌ لِمَا فيْهِ مِنَ النَّبْرَةِ والضَّغْطِ؛ أو لأنَّهُ مِنْ: ((أَرْدَى))، أي: زادَ، بِلا هَمْزٍ، وَعَلَى هذا القَوْلِ فليسَ هُوَ مِنْ هَذَا البابِ على الحَقِيْقَةِ، وإنَّمَا أُطْلِقَ عليهِ النَّقْلُ تَجَوُّزًا.

وَوَجْهُ النَّقْلِ لحمزةَ: ما تقدَّمَ لوَرْشٍ؛ وإنَّما خَصَّ حالِةَ الوَقْفِ لأنها حالةُ تَعَبٍ وَكَلالِ الإنسَانِ، وتَعَذُّرِ البيانِ بالهَمْزِ عَلَى وَجْهِهِ، **وَوَجْهُ الاختلاف له في ذلك**: أنَّ مذهبَهُ تحقيقُ الهمزِ إذا كانَ أَوَّلاً، والهَمْزُ في هَذَا النَّوْعِ أَوَّلٌ، وَهُوَ كالمتَوَسِّطِ باعْتِبَارِ أنَّ الكلِمَةَ الَّتي هُو فيها لَمَّا تَعَلَّقَ مَعْنَاها بالكَلِمةِ الَّتي قبلَها صَارَتَا كالكَلِمَةِ الوَاحِدَةِ، لِذَا جَرَى لهُ الخِلافُ بينَ النَّقْلِ وَعَدَمِهِ.

وَوَجْهُ نقلِ ابن وَرْدَان في: ﴿ءَآلْـَٔـٰنَ﴾ مطلَقًا: ثِقَلُها بالهمزَتَيْنِ.

وَوَجْهُ النَّقْلِ في: ﴿عَادًا ٱلۡأُولَىٰ﴾ لقالون وأبي عمرو وأبي جعفر ويعقوب: قَصْدُ التَّخفيفِ لِلتَّوَصُّلِ إلى إِدْغَامِ التَّنْوِيْنِ في اللام.

وَوَجْهُ الإِدْغَامِ فِيْهَا: أنَّ التَّنوينَ ساكنٌ واللامَ متحركةٌ -اعتِدادًا بحَرَكَةِ النَّقْلِ- فتُدْغَمُ عَلَى القاعِدَةِ العامَّةِ.

وَوَجْهُ الابتِدَاءِ لهُم بالأَصْلِ: لِزَوَالِ سَبَبِ النَّقْلِ، وَهُوَ الإدْغامُ، **والابتِداءُ لهم بالنَّقْلِ**: لحَمْلِ حالَةِ الابْتِدَاءِ عَلَى حالَةِ الوصل.

وَوَجْهُ هَمْزِ الوَاوِ لقالونَ في حالَةِ النَّقْلِ: أنَّ الواوَ لَمَّا ضُمَّتِ اللامُ قبلَها هُمِزَتْ لمجاورة الضم كما هُمِزَت في: (سُؤْق)، في رواية قُنبلٍ، أو أَنَّها مِنْ: (وَأَلَ)، فالأصلُ: (الوُءْلى) فأُبدلت الواو همزة فوقعت همزة ساكنه بعد مضمومة فوجب قلب الثانية واواً فلما ذهبت الهمزة الأولى- التي هي مبدلة من الواو — عادت الهمزة الثانية إلى أصلها.

وَوَجْهُ النَّقْلِ لأبي جعفر في: ﴿رِدۡءًا﴾: فلِمَا تَقَدَّمَ لِوَرْشٍ، **وإبدالُهُ للتَّنوِيْنِ أَلِفًا في الوَصْلِ**: فَكَأَنَّهُ أَجْرَى الوَصْلِ مُجْرَى الوَقْفِ.

وَوَجْهُ النَّقْلِ لابن وَرْدَان في: ﴿مِّلۡءُ﴾: للتَّخْفِيْفِ.

وَوَجْهُ موافقة رُوَيْسٍ لِوَرشٍ بالنَّقْلِ في: ﴿مِنۡ إِسۡتَبۡرَقٖ﴾: لحُصُولِ الثِّقَلِ باجْتِمَاعِ كَسْرَتينِ -وهما كسرةُ الهمز والقاف-، وسكونَيْنِ -وهما سكون السين والباء-، فَخُفِّفت بالنَّقْلِ.

وَوَجْهُ من قرأ بالنقل في مواضع معينة دون غيرها: للجمع بين اللغتين.

وَوَجْهُ الخِلاف لأَصْحَابِ النَّقْلِ في هَمْزَةِ الوَصْلِ الواقعةِ قَبْلَ لامِ التَّعْريف بين الإتيان بها والاستغناء عنها: أمّا الإتيانُ بها: فَلِعَدَمِ الاعْتِدَادِ بالعَارِضِ، وهُوَ تَحْرِيْكُ اللام بالنَّقْلِ، واعتِبارُ الأَصْلِ، وهُوَ سُكُونُ اللام، **وأَمَّا عَدَمُ الإتْيانِ بها**: فَعَلَى الاعتِدَادِ بالعَارِضِ، وهُوَ تَحْرِيْكُ اللام بالنَّقْلِ، ومَعْلُوْمٌ أنَّ هَمْزَةَ الوَصْلِ إنَّما يُؤتَى بها للتَّوَصُّلِ إلى اللام السَّاكِنَةِ، واللامُ قد تحرَّكَتْ بالنَّقْلِ فَزالَتِ الحَاجَةُ إلى هَمْزَةِ الوَصْلِ، والله أعلم.

وإجراءُ ورشٍ ثلاثةَ البَدَلِ في حالَةِ الابتِدَاءِ بهمزةِ الوَصْلِ في الكَلِمَةِ الَّتِي اجتَمَعَ فيها ((أل)) **لِلتَّعريفِ والبَدَلُ نحو: ﴿ٱلۡأُولَىٰ﴾**: فعلَى قاعِدَتِهِ، **وأَمَّا اقتِصَارُهُ عَلَى القَصْر إذَا لم يبتَدِئْ بهمزةِ الوَصْلِ**: فَكَأَن لا هَمْزَ في الكَلِمَةِ وَلا مَدَّ.

وَوَجْهُ مَنْعِ النَّقْلِ في ميم الجَمْعِ: لأنَّ أصلَها الضَّمُّ، فَلَوْ حُرِّكَتْ بالنَّقْلِ لَتَغَيَّرَتْ عَنْ حَرَكَتِها الأَصْلِيَّةِ.

وَوَجْهُ عدم النَّقل مطلقاً لمن ليس له نقل: أَنَّهُ على الأَصْلِ.

فَصْلٌ فِي تَوْجِيهِ السَّكْتِ

وَجْهُ السَّكْتِ على السَّاكن قبل الهمز: للاستِعانَة بهِ عَلَى النُّطْقِ بالهمْزِ لِبُعْدِ مَخْرَجِهِ وَصُعُوبةِ النُّطْقِ بهِ.

وَوَجْهُ تخصيص أَلفَاظ: ﴿شَيۡءٍ﴾ لحمزَةَ بالسَّكتِ دون غيرِهما مما اجتمع السكون والهمز في كلمة: لِكَثْرَةِ دَوْرِهِما في القُرْآنِ الكَرِيم.

وَوَجْهُ عَدَمِ السَّكتِ عند الهمز: عَلَى الأَصْلِ.

بَابُ وَقْفِ حَمْزَةَ وَهِشَامٍ عَلَى الهمْزِ

وَجْهُ تَغْيِيْرِ الهَمْزِ: لأَنَّهُ أثقلُ الحُروفِ نُطْقاً، وأبعدُها مخرجاً؛ لذَلِك تنوَّعَ العرَبُ في تَخفيفِه بأنْوَاعِ التَّخفيْفِ كالنَّقْلِ، والبَدَلِ، وبَيْنَ بَيْنَ، والإدْغامِ، وغَيْرِ ذَلِكَ؛ **وإنما اختصَّ هذَا البابُ بالهمزِ المتطرِّفِ والمُتوسِّطِ**؛ لأنَّ المتطرِّفَ مَحَلُّ كَلالِ الإنسَانِ، وعِندَهُ يَنتهِي نُطْقُ النَّاطِقِ؛ ولأنّه طرَفٌ، والأطْرَافُ مَحَلُّ التَّغْيِيرِ؛ وَأمَّا المتوسِّطُ فلأنَّهُ قَرِيبٌ مِنَ الآخِرِ فأُعطِيَ حُكمَهُ في ذَلِك.

وَوَجْهُ تخصيصِ الوَقْفِ بِالتَّخْفِيْفِ: لأنَّهُ مَحَلٌّ للاسْتِراحَةِ عِنْدَ كَلالِ الأدواتِ غَالبًا، وَمِن ثَمَّ حُذِفَتِ الحرَكَاتُ وَالحُرُوفُ فِيْهِ، و**أيضًا** لَمَّا اشْتَمَلَتْ قِراءةُ حمزةَ علَى شِدَّةِ التَّحقيْقِ والتَّرْتيلِ والمدِّ والسَّكْتِ نَاسَبَ التَّسهيْلُ في الوَقْفِ.

وَوَجْهُ إبدالِ السَّاكِنِ بعدَ متحرِّكٍ حرفَ مَدٍّ مِن جِنْسِ حَرَكَةِ ما قبلَهُ: فَلأنَّهُ لم يَكُن بُدٌّ مِن بَدَلِهِ؛ إذْ لا حَرَكَةَ لَهُ فيُسَهَّلُ بينَ بيْنَ، فَدُبِّرَ بحرَكَةِ ما قبلَهُ وأُبدِلَ حَرْفًا مِن جِنْسِه.

وَوَجْهُ تغيير الهمز المتحرك الذي قبله ساكن صحيح بالنقل: لأنَّ التَّسهيلَ بينَ بيْنَ متعذِّرٌ؛ لأنَّه قريب من الساكن، فكان يجتمع ساكنان، وإنما جاز التسهيل بعد الألف وهي ساكنة للضرورة؛ ولأن البدل يستدعي أن تُدْبَرَ الهمزةُ بحركة ما قبلها، والفرضُ أنَّه ليس قبلها حركة فتعيَّنَ النَّقل.

وَوَجْهُ تسهيل الهمز المتوسط الواقع بعد ألف بين بين: تعذُّر النَّقلِ لعَدَمِ قَبُولِ الألِفِ للحرَكَةِ، فعادتْ إلى قِياس بين بين، لأن الألف لو تحركت بحركة النقل لانقلبت همزة، ولأنَّ ما فيه من المد قائم مقام الحركة، والحركة لا تنقل إلى متحرك، وقد أشار الناظم إلى هذا التعليل بقوله: (**سِوَى أَنَّهُ من بعْدِ ألفٍ جَرَى**)، أي: امتدَّ، فسوَّغ المدُّ فيه كونه يقوم مقام الحركة وقوعَ التسهيل فيه.

وَوَجْهُ إبدالِ الهمزِ المتطرِّف الواقع بعد ألف: أنَّه أسْكنَهُ للوَقْفِ، ثم أبدَلَهُ من جنسِ حركَةِ ما قبلَهُ، وهيَ الفتحةُ الَّتي قبل الألِفِ، ولم يَعْتدَّ بالألِف حاجِزاً.

بَابُ الإظْهَارِ وَالإدْغَامِ

أوَّلاً: **ذِكْرُ ذَالِ** ((**إذْ**)): عندَ حرُوفِها السِّتَّة.

ثانيًا: **ذِكْرُ دَالِ** ((**قَدْ**)): عِندَ حرُوفِها الثَّمانية.

ثالثًا: **ذِكْرُ تَاءِ التَّأنِيْثِ**: عندَ حرُوفِها السِّتَّة.

رَابِعًا: **ذِكْرُ لامِ** ((**هَلْ**)) وَ((**بَلْ**)): عِندَ حرُوفِهما الثَّمانية.

وَجْهُ إظهارِ هذهِ الألفاظ عن جميع حروفها: أنَّه الأصْلُ، ولا ثِقَلَ يُفَرُّ مِنْهُ.

وَوَجْهُ إدغامِها عند جميع حروفها: لأنَّه أخفُّ في الجملةِ مِنَ الإظهَارِ، مَعَ ما بينَ هذِهِ الألفاظ وبينَ حرُوفِها مِنَ المقَارَبَةِ مخْرَجًا وَصِفاتٍ.

وَوَجْهُ إدغامِها في بعض الأحرُف دُوْنَ بعضٍ: فمُرَاعاةً لِشِدَّة قُربِها من بعضِ الأحرُف دون بعضِها، مع اتِّباع الرِّواية.

فائدة: قال أبو جعفر ابن الباذش: "وهذا الباب طريقُه الروايةُ، وإنما يرتدف التعليل على مَرْوي" (الإقناع في القراءات السبع، ١/١٩٤).

بَابُ اتِّفَاقِهِمْ فِيْ إِدْغَامِ (إِذْ)، وَ(قَدْ)، وَتَاءِ التَّأْنِيْثِ، وَلامِ (هَلْ) و(بَلْ)

وَجْهُ لُزومِ إدغام هذه الألفاظ في حروفها للجميع، وكذلك كل مثلين سَكَن أولهما: فللتَّماثُلِ، أو التَّجانُسِ، أو التَّقارب.

بَابُ حُرُوْفٍ قَرُبَتْ مَخَارِجُهَا

وقد اختُلِف في هذا الباب في ثمانيةِ أحرُفٍ بين إظهارها وإدغامها على التَّفصيل التَّالي:

الأول: الباءُ المجزومة عند الفاء، في خمسةِ مواضِعَ من القرآن الكريم، وهي: ﴿يَغْلِبْ فَسَوْفَ﴾ (النساء:٧٤)، ﴿وَإِن تَعْجَبْ فَعَجَبٌ﴾ (الرعد:٥)، ﴿ٱذْهَبْ فَمَن﴾ (الإسراء:٦٣)، ﴿فَٱذْهَبْ فَإِنَّ﴾ (طه:٩٧)، ﴿وَمَن لَّمْ يَتُبْ فَأُوْلَٰٓئِكَ﴾ (الحجرات:١١). وعند الميم وذَلِكَ في موضعين وهُما: ﴿ٱرْكَب مَّعَنَا﴾ (هود:٤٢)، ﴿وَيُعَذِّبْ مَن يَشَآءُ﴾ (البقرة:٢٨٤).

الثاني: اللامُ المجزُومَةُ عِندَ الذال، وذلكَ في قوله تعالى: ﴿يَفْعَلْ ذَٰلِكَ﴾ أينما وقع.

الثالث: الفاءُ المجزُومَةُ عِندَ الباء، وذَلِك في: ﴿نَخْسِفْ بِهِمُ﴾ (سبأ:٩).

الرابع: الذَّالُ عِندَ التَّاء في الألفاظ التَّاليةِ: ﴿عُذْتُ﴾ (غافر:٢٧، والدخان:٢٠)، ﴿فَنَبَذْتُهَا﴾ (طه:٩٦)، وفي ألفاظ: ﴿أَخَذْتُ﴾ حيثُ وَقَعَت فرْداً وجَمْعاً ساكِنةَ الذَّال وبعدَها تاء.

الخامس: الثَّاءُ عندَ حَرْفَينِ، عندَ التَّاء من: ﴿أُورِثْتُمُوهَا﴾ (الأعراف:٤٣، والزخرف:٧٢)، ومن: ﴿لَبِثْت﴾ فرْداً وجَمْعاً، وعند الذَّال من: ﴿يَلْهَثْ ذَّٰلِكَ﴾ (الأعراف:١٧٦).

السادس: الرَّاءُ المجزُومَةُ عِندَ اللام نحو: ﴿وَٱصْبِرْ لِحُكْمِ﴾ (الطور:٤٨).

السابع: النُّونُ عِندَ الوَاو من قوله سبحانه وتعالى: ﴿يسٓ * وَٱلْقُرْءَانِ﴾ (يس: ١، ٢)، ﴿نٓ وَٱلْقَلَمِ﴾ (القلم:١)، وعندَ الميم من قوله تعالى: ﴿طسٓمٓ﴾ (الشعراء:١، والقصص:١).

الثامن: الدال عند الذَّال من: ﴿كٓهيعٓصٓ * ذِكْرُ﴾ (مريم:١، ٢)، وعند الثَّاء من: ﴿يُرِدْ ثَوَابَ﴾ (آل عمران: ١٤٥ موضعان).

وَجْهُ إدغامِ هذه الحروف المذكورة في حروفها: للتَّجانُس، والتَّقارب، والاشتراك في أغلب الصِّفات.

وَوَجْهُ إظْهارها: أنَّه الأصلُ.

بَابُ أحكَام النُّون السَّاكنة والتنْوِين

وَجْهُ إدغام خَلَفٍ عن حمزةَ في الواو والياء بدون غنة: أنَّ ذلِكَ حقيقةُ الإدغام؛ ليكمُلَ التَّشْديدُ، وينقِلَبَ الأوَّلُ من جنسِ الثَّاني، ويدْخُلَ فيهِ من غير إبقاء أثرٍ له، ولأنَّ ذلكَ أقلُّ كُلفةً وأيسرَ مُؤْنَة.

وَوَجْهُ بقاء الغُنَّة عندَ الواو والياء للباقين: لِمَا في بقائِها من الدّلالةِ على الحرْفِ المدغَم.

وَوَجْهُ إخفاءِ النُّون السَّاكنة والتَّنوين عند الخاء والغين لأبي جعفر: قُرْبُهما من حَرفي أقصَى اللِّسان: القاف والكاف، فأُخفيا عند الخاء والغين كإخفائهما عند القاف والكاف.

وَوَجْهُ إظهار النُّون له في ﴿إِن يَكُنْ غَنِيًّا﴾(النساء:١٣٥): لأنه منقُوصٌ، أي أن الأصلَ (يكونُ) فسكنت النُّون وحذفت الواو.

وَوَجْهُ إظهارهما عندهما للباقين: العِلَّةُ المشترَكَةُ، وهِي بعد مخرج حروف الحلق من مخرج النون، وإجراءُ الحروف الحلقية مجرى واحداً.

بَابُ الفتحِ والإمالةِ وبين اللَّفظين

وَجْهُ الإمالةِ الكُبرى: أنَّها لغةٌ فاشيةٌ بين الفُصحاء، متداولَةٌ بين البُلَغاء الَذين نزل القُرآن بلغتهم، ومن أجلِ أن تقرُبَ الألِفُ من لفظ الكسر؛ لِتُناسِبَ ما قبلها أو ما بعدها، أو ليُستدلَّ بذلك على أصلها، ولم يُمكنْ ذلك حتى تقرُبَ الفتحةُ التي قبل الألفِ نحو الكسْرِ.

وَوَجْهُ الإمالةِ بين اللَّفظين: لِئلَّا يخرجَ الحرفُ عن أصله، فاكتُفيَ بالإمالة اليسيرةِ.

وَوَجْهُ القراءةِ بالفتح: أنَّه الأصلُ.

بَابُ مذهب الكسائيِّ في إمالةِ هَاءِ التَّأنيثِ وما قبلَها في الوَقْفِ

وَجْهُ إمالة هاء التَّأنيث للكسائيِّ: أنَّ إمالتَها لغةٌ فاشيةٌ؛ ولمشابهتِها للألفِ لقُربهما في المخرج؛ ولاشْتراكهما في صِفة الخفاء، ومشابهتها في الزيادة والسكون.

وَوَجْهُ تخصيصِ الإمالةِ بحالة الوَقْفِ: لأنَّها في الوَصْل تكونُ تاءً، والتَّاءُ لا تشبِهُ الألفَ.

وَوَجْهُ فَتْحِ هَاء التَّأنيث وما قبلَها إذا كان قبلَها حرفُ استِعلاءٍ أو عين أو حاء لمن استثناها: لأنَّ هذِهِ الحروفَ حروفٌ مُستعليَةٌ، وبعضُها مُطبقَةٌ؛ ولأنَّ الحاءَ والعينَ من الحلقِ، وحرُوفُ الحلق بعيدةٌ؛ فلذلِكَ فُتِحَتِ الهاءُ إذا سُبِقتْ بأحَدِ هَذِهِ الحروفُ.

وَوَجْهُ عَدَمِ إمالتِها إذا سبقها ألِفٌ: لأنَّ إمالةَ الهاءَ يلزَمُ منها إمالةَ الألِف، ولا يُمالُ الألِفُ إلَّا بإمالةِ الحرْفِ الَّذي قبلَه؛ لذلك تركت إمالتها.

وَوَجْهُ القراءةِ بالفتح للباقين: أنَّه الأصلُ.

بَابُ مَذَاهِبِهم في الرَّاءاتِ

وَجْهُ ترقيقِ وَرْش للرَّاء الواقعةِ بعدَ ياءٍ ساكنةٍ أو كسْرةٍ: لطَلَبِ تناسُب اللَّفظِ وجَرْيِهِ عَلَى سَنَنٍ واحدٍ، واجتِناب الكُلفةِ بالتَّفخيم بعدهُما.

وَوَجْهُ تفخيم ورشٍ للأسْماءِ الأعجميَّةِ وكلمةِ ﴿إِرَمَ﴾: إتباعاً للرِّوايةِ والتَّلقِّي.

وَوَجْهُ تفخيمه لما تكرَّرت فيه الرَّاءُ نحو: ﴿فِرَارًا﴾: لأنَّ الترقيقَ في الثَّانية مُمتنعٌ، فامتنعَ في الأولَى، ليتعْدَّلَ اللَّفْظُ فيخرُجُ اللسانُ من تفخيمٍ إلى تفْخيمٍ؛ وذلِكَ أسهْلُ من أن يَخرجُ من ترقيقٍ إلى تفخيمٍ.

وَوَجْهُ ترقيقه للرَّاء المفتوحة من ﴿بِشَرَرٍ﴾: من أجل كسرة الرَّاء الَّتي بعدها لقوَّتها.

وَوَجْهُ تفخيم باقي القُراء لكل ما تقدم: فعلى الأصْلِ.

بَابُ اللَّامَاتِ

وَجْهُ تغليظِ ورشٍ للَّام المفتوحة الواقعةِ بعد الصَّاد أو الطَّاءِ أو الظَّاءِ: أنَّ هذه الحروفَ لما كانت مفخمةً مُطبَقَةً مُستعلِيَةً قَربُتِ اللَّامُ بتفخيمها إلى نحو لفظها، ليعمَلَ اللسانُ بالتَّفخيم عملاً واحداً.

وَوَجْهُ عدم تغليظها بعدَ الضاد مع أنه حرفُ إطباق أيضاً: لبُعد مخرجِها عن مخرج اللَّام.

وَوَجْهُ الخلاف له في نحو: ﴿فِصَالًا﴾: من أجْل الفصل بينهُما بالألف.

وَوَجْهُ الخلاف له في نحو ﴿ظَلَّ﴾ **في حالة الوقف**: نظراً لسُكون اللَّام في حالة الوقف عليها.

وَوَجْهُ الترقيق لباقي القُرَّاء في كل ما تقدم: على الأصل.

بَابُ مَذَاهِبِهِم فِي الوَقْفِ على أَوَاخِرِ الكَلِمِ

وَجْهُ الوَقْفِ بسُكُونِ الحرْفِ الآخِرِ من الكَلِمَةِ: أنَّ الوقفَ محلُّ اسْتراحَةٍ، والسُّكونُ أخَفُّ من الحرَكَةِ.

وَوَجْهُ الإتيان بالرَّوم أو الإشْمام: لتبيينِ حرَكةِ الحرْفِ الموقوفِ عليه.

وَوَجْهُ اختصاص الإشْمام بالمرْفوع والمضمُوم: لأنَّه عبارةٌ عن إشارةٍ إلى الضَّمَّة، فلا يُتصوَّر أن يكون في غير ما فيه ضَمَّةٌ.

وَوَجْهُ عدم مجيءِ الرَّوم والإشْمام في المفتوح والمنصُوب: أما **الإشمام** فلما تقدَّم أنه لا يجيءُ إلا في الضَّمَّةِ؛ لأنَّه إشارةٌ بالشَّفتين إلى الضَّمِّ، وأما **الروم** فلا يجيء في الفتحة؛ لأنَّ الفتحَ خفيفٌ لا يتبعَّضُ لخفته، فخُروجُ بعضِه كخُروج كلِّه، فإذا رُمْتَ الفتحةَ التَبَسَ الرَّومُ بالحركَةِ المشبعَةِ.

وَوَجْهُ عدم دُخول الرَّوم والإشمام في هاء التَّأنيث الَّتي يوقَفُ عليها بالهَاء: لأنَّ الحركةَ الَّتي يُبَيِّنُها الرومُ والإشمامُ إنما كانت في التَّاءِ، والتَّاءُ معدومةٌ في الوَقْف.

وَوَجْهُ عدم دخولهما فيما حركتُه عارضِةٌ: لأنَّ الأصلَ في الحرفِ السُّكونُ، والحركةُ إنَّما عرضَتْ فيه لأمرٍ يزولُ في الوَقْف فيعودُ إلى أصلِهِ من السُّكون، فلا يتحقق فيه رَومٌ ولا إشمامٌ، ويمكن أن يُذكَرَ هذا التعليلُ لاستثناء ميم الجمع أيضاً من الروم والإشمام.

وَوَجْهُ منع الرَّوم والإشمام من هاء الضمير في الأربع الحالات المتقدمة لمن أخذ بذلك: طلبُ التَّخفيف؛ لأنَّهم لو رامُوا أو أشمُّوا لخرجوا من ضمٍّ إلى ضمٍّ، أو إشارةٍ إليه، ومن كسرٍ إلى كسرٍ، أو من واوٍ إلى ضمٍّ، أو إشارةٍ إليه، ومن ياءٍ إلى كسرٍ؛ لأنَّ الرَّومَ إتيانٌ ببعضِ الحركةِ، والإشمامُ إشارةٌ إليها، **ومن أجازه مطلقاً** لم يلتفت إلى التعليل السابق.

بَابُ الوَقْفِ عَلَى مَرْسُوْمِ الخَطِّ

وَجْهُ الوقف بالتاء في هاء التأنيث المرسومة بالتاء: اتِّباعاً لخطِّ المصحف؛ ولأنَّها لغةٌ ثابتةٌ.

وَوَجْهُ الوقف عليها بالهاء لمن وقف عليها كذلك: لإجراء هاء التأنيث في الوقف على سَنَن واحد، وأنَّ الكاتِبَ إنما كتب ذلك مراعاة لحال الوصل، وقد حصلَ ما قصد من ذلك بوجود التَّاء من القارئ في حال الوصل.

وَوَجْهُ الوقوف على ﴿ وَكَأَيِّن ﴾ بالنون: اتباعاً للرسم واقتداءً بسنَّته.

وَوَجْهُ الوقوف عليها بالياء بدون نون: اتباعاً للأصْل، وهو أن التَّنوين لا سبيل إلى الإتيان به وقفاً البتَّة.

وَوَجْهُ جواز الوقوف على ((ما)) من ﴿ مَالِ ﴾ في مواضعها الأربعة: لأنها منفصلةٌ من مجرورها مُنبِّهَةٌ على انفصالها منه في المعنى.

وَوَجْهُ عدم جواز الوقوف إلا على ﴿ مَالِ ﴾ بأكملها: معامَلتها كالكلمة الواحدة.

وَوَجْهُ حذف الألف من ﴿ أَيُّهَ ﴾ في مواضعها الثلاثة: حملاً على لفظ الوصل فيها، ولم يحذف غيرها حملاً على الأصل.

وَوَجْهُ الوقف عليها بإثبات الألف: بعد اتباع الأثر التنبيه على الأصل، والحمل على النظائر، وأن الرسم بالحذف إنما كان مراعاة للوصل لا للوقف.

ووجه الوقف عليها بالهاء بدون ألف: لأنها رسمت في المصحف الكريم كذلك تبعاً للفظ؛ لأن الألف ساقطة لفظاً لالتقاء الساكنين.

ووجه ضم الهاء في حالة الوصل: لاتباع حركة الهاء حركة الياء قبلها، لما يحصل من ذلك من الخفة بجري اللسان على طريقة واحدة.

ووجه الوقف على ﴿ وَيْكَأَنَّ ، وَيْكَأَنَّهُ ﴾ بأكملها: لاتباع الرسم؛ لأنها رسمت متصلة الكاف بالياء، والألف بالكاف.

ووجه الوقف على (وَيْ): على أنها كلمة مستقلة بنفسها، وهي فعل مضارع بمعنى: أعجب، وأتندم، وكذلك من وقف على (وَيْك) فهي كلمة تعجُّبيَّة مستقلة بنفسها.

ووجه الوقف على (أيًّا) من ﴿ أَيًّا مَّا ﴾: لأنَّها كلمةٌ مستقلة منفصلة عن (ما) خطّاً ومعنىً.

ووجه الوقف على ﴿ أَيًّا مَّا ﴾ بأكملها: على أن (ما) مزيدة جيء بها للتأكيد فامتزجت بـ(أيًّا) فصارت كبعض الكلمة التي قبلها.

ووجه الوقف على ﴿ فِيمَ ﴾ وأخواتها بهاء السكت: لأنها لغة للعرب معروفة، يلحقون (ما) الاستفهامية المجرورة في الوقف هاءً تسمى هاء السكت، جبراً لألفها المحذوفة.

ووجه الوقف بدون هاء السكت: لاتباع الرسم، فإن المصحف لم ترسم فيه هذه الكلمات بهاء السكت، بل بعدمها؛ لأن الوقف عارض، والسكون عارض، فوُقِف على الميم ساكنةً.

بَابُ مذاهبِهِم في ياءاتِ الإضافَةِ

وَجْهُ الخلافِ فيها بين الإسْكان والفتح: أنَّهما لغتان مشهورتان.

بَابُ مذاهبِهِم في الياءَاتِ الزَّوائِدِ

وَجْهُ حذفِها في الحالين: اتباعاً للرسْم، وتركُ مخالفتِه بكلِّ حال.

ووجه إثباتها في الوصل دون الوقف: الإتيانُ بالأصل في الوصل، والاقتداء بالرَّسم في الوقف، جمعاً بين الأمرين، وكان الوقفُ أولى بالحذف؛ لأنَّه محلُّ التغيير.

ووجه إثباتها في الحالين: الإتيانِ بها على الأصلِ.

وبهذا تتم توجيهاتُ قسم الأصول، وتتبعُها إن شاء الله تعالى توجيهاتُ فرشِ الحروف، وبالله التوفيق.